المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/10/2015

المغرب وحقوق الإنسان! عبد الرزاق الحنوشي

علامات استفهام / تاريخ البث : 13-10-2015. تقديم : محمد قواص.
الموضوع : المغرب وحقوق الإنسان : أصل الحكاية!
الضيف : عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

http://www.frequency.com/video/x/244317277?cid=5-618

https://www.youtube.com/watch?v=pDiqEJF9a2A

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

برنامج وخبر

إبراز دور اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء بالأمم المتحدة

21 MAI 2015

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، الاثنين بنيويورك، دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأكد هلال ، في مداخلة افتتاحية، أن اللجن الجهوية ال13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن. وشدد على أن لجن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

عمر هلال

منجب يصر على مواصلة الإضراب عن الطعام ويقول: مستعد للموت في سبيل حريتي

ب.ب

18/02/11

بعد مرور أسبوع على دخوله في إضراب عن الطعام، كشف المعطي منجب، رئيس جمعية الحرية «الآن»، أنه مستعد للموت في سبيل نيله حريته الكاملة وحقه في التنقل من بلد إلى آخر، مشددا على أن حالته الصحية، التي بدأت تتدهور يوما بعد يوم، لن تمنعه من إتمام إضرابه عن الطعام.

وقال منجب، في تصريح لـ«أخبار اليوم»: «لا شيء مقدس في هذه الحياة سوى الحرية، فلن يكون لدينا "ما نحيا من أجله إن لم نكن على استعداد لأن نموت من أجله. أطالب بحقوقي كاملة غير منقوصة من أجل مغرب ديمقراطي يحترم كرامة المواطنين».

رئيس جمعية «الحرية الآن» أكد، في التصريح ذاته، أنه مستمر في الإضراب عن الطعام حتى تتخلى السلطات الأمنية رسميا عن قرار منعه من السفر، مشددا على أن قرار المنع غير قانوني، مشيرا إلى أن إضرابه عن الطعام سيستمر «حتى تتوقف الحملة الإعلامية الشرسة التي تشنها عليه بعض الجهات في الجرائد والمواقع الإلكترونية، والتي وصلت حد تهديده بالقتل».

المعطي منجب أوضح أنه بالرغم من شعوره بالتعب وتدهور وضعه الصحي، إلا أن معنوياته مرتفعة جدا، ومصر على الاستمرار في إضرابه عن الطعام حتى تتراجع السلطات الأمنية عن قراراتها، حتى لو أدى ذلك إلى موته، فهو مستعد لأن يكون شهيدا في سبيل حريته.

وطالب منجب وزير العدل والحريات ووزير الداخلية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق حول المضايقات والضغوط النفسية التي يتعرض لها بشكل يومي وتتعرض لها عائلته.

وكان المعطي منجب قد دخل في إضراب عن الطعام منذ أسبوع احتجاجا على توقيفه في مطار محمد الخامس، ومنعه من السفر للمشاركة في ندوة بالنرويج كان مدعوا إلى حضورها بشكل رسمي.

عمر هلال يبرز بنيويورك دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أول أمس الاثنين بنيويورك، دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأوضح بلاغ للبعثة الدائمة للمغرب بالأمم المتحدة، أن هلال أكد، في مداخلة افتتاحية، أن اللجن الجهوية ال13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن.

وشدد هلال على أن لجن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أوضح السفير أن المغرب أنشأ مؤسسته الوطنية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1990. ومنذ ذلك الوقت، شهد المجلس إصلاحين رئيسين سنتي 2002 و2011، مشيرا إلى أن «إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر بأن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم أمام غرفتي البرلمان.

كما أبرز عمر هلال أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان اضطلعا بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، لاسيما على مستوى مشاركتهما الفعلية في دورات مجلس حقوق الإنسان وإسهاماتهما في الاستعراض الدوري الشامل بالمغرب وفي هيئات معاهدات حقوق الإنسان، مشيرا إلى أنهما تحملا مناصب مسؤولية داخل لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بتجمعات إقليمية وجهوية لهذه المؤسسات.

من جهة أخرى، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن مؤسسة الوسيط أحدثت في مارس 2011، كمؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع باستقلالية كبيرة وبصلاحيات واسعة.

وأوضح أن القانون المنظم لإحداث هذه المؤسسة يقضي بإنشاء مفوضين خاصين مكلفين بتسهيل الولوج إلى المعلومات الإدارية، ومتابعة وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى الخدمات العمومية، ومتابعة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة ضد الإدارة.

وعلى المستوى الدولي، ذكر هلال بأن المغرب كان مقتنعا على الدوام بأهمية دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن المملكة قامت ودعمت العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، ذكر الدبلوماسي بأن المغرب كان من بين المدافعين الرئيسيين عن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مراجعة مجلس حقوق الإنسان سنة 2011، موضحا أنه كمسهل للاستعراض الدوري الشامل، ناضل شخصيا من أجل تقديم رؤية أكثر وضوحا عن إسهامات المؤسسات الوطني لحقوق الإنسان في هذه الآلية.

وبخصوص مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أشغال مختلف الهيئات الأممية، أكد هلال أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 347/70 أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات. وأضاف أن التقرير شدد أيضا على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شاركت في مسلسلات حكومية تحت إشراف الجمعية العامة.

ودعا هلال، في هذا السياق، إلى إيلاء أهمية قصوى للمشاركة مع الجمعية العامة وهيئاتها، معتبرا أن «هذه المبادرة لا ينبغي اعتبارها بمثابة إعطاء مزيد من الحقوق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما إعطاء هذه المؤسسات الحقوق التي تستحقها».

وقال .. «باعتباري سفيرا للمغرب، البلد الذي ظل دائما مدافعا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبصفتي رئيسا للجنة الثالثة، لن أدخر أي جهد لتحقيق هذا الهدف»، مضيفا أنه «من مسؤوليتنا المشتركة السير قدما بهذه القضية وإيجاد طريقة متوافق بشأنها من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة».

نظمت هذه التظاهرة من قبل المغرب وألمانيا وأفغانستان وأستراليا والشيلي وغانا، وبدعم من المنظمة غير الحكومية «إنترناشيونال سيرفيس فور هيومن رايتس».

وتميزت بمشاركة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في حقوق الإنسان، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بنيويورك، إيفان سيموتوفيتش، وسفيري أستراليا وألمانيا، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بماليزيا وكوستاريكا وكينيا.

عمر هلال

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطلق مشروع التوأمة المؤسساتية بدعم من الاتحاد الأوروبي

تم أول أمس الاثنين بالرباط، إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية حول "حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب" الذي يقوم بتنفيذه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتمويل من الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف دعم قدرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ويتوخى مشروع التوأمة والذي يمتد على مدى 24 شهرا (2015-2017) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ حدد في 1.2 مليون أورو (حوالي13.2 مليون درهم) الاستفادة من خبرة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وأكد إدريس اليزمي، بالمناسبة، أن مشروع التوأمة له هدفان أساسيان يتمثلان في تعزيز قدرات أعضاء وطاقم إدارة المجلس في افق القانون المقبل الذي سيحدد صلاحيات المجلس، والمساهمة بطريقة حديثة في تعزيز ودعم قدرات المجتمع المدني المغربي خصوصا وأن دستور2011 عزز بشكل كبير مكانة الهيئات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني. وأضاف اليزمي، أن المساهمة الفعلية والناجعة لتعزيز المسلسل الديمقراطي بالمغرب تمر عبر مشروع طموح لتكوين ودعم القدرات وهو الهدف الأساس من إطلاق مركز للتكوين على المواطنة وحقوق الإنسان قريبا بالرباط.

من جهته، أكد سفير الاتحاد الأوربي بالمغرب أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هي من ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن هذه التوأمة، التي تروم الدعم المؤسساتي وتعزيز قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ممارسة مهامه في حماية وتطوير حقوق الإنسان، تدخل في إطار دعم الاتحاد الأوروبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنتين الماضيتين.

وأشار إلى أن التوأمة تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة للمجلس الذي بات مدعوا إلى تعزيز صلاحياته سواء على المستوى المركزي أو الجهوي ، ومواصلة تقديم وجهات نظره في ما يتعلق بالنصوص التشريعية وكذا الإشراف على ملاحظة انتخابات 2016. من جانبهم، عبر كل من ميشال فوريست، ممثل اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، وباتريسيا هلادتشيك من معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ، ولوريي كوستر من مركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، عن اعتزازهم بالاشتغال مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف تطوير احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ، مسجلين أن هذه التوأمة تروم توفير الحاجيات في مجال التكوين بمقر المجلس من أجل تقوية القدرات التقنية لأعضائه وموظفيه.

ويهدف مشروع التوأمة تعزيز القدرات التقنية لأعضاء وطاقم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومواكبة إرساء هيكلته التنظيمية الجديدة وتبني مقاربة الجودة والتعريف بأنشطته واختصاصاته على المستوى الوطني والدولي.

وقد تميز حفل إطلاق هذا المشروع والذي ترأسه رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان دريس اليزمي وسفير الاتحاد الاوروبي بالمغرب روبير جوي وعرف حضور سفراء فرنسا وهولندا والنمسا، وكذا شركاء آخرين من الخارج، بالإضافة إلى أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفاعلين مغاربة منهم بالخصوص المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام

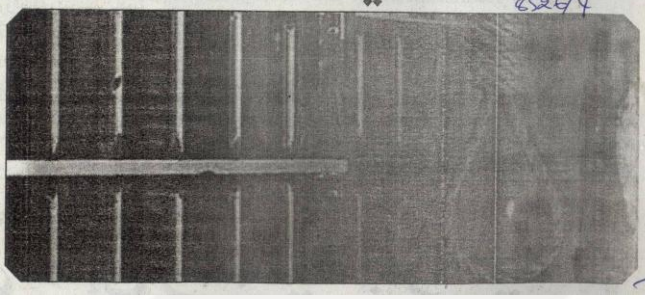

قام وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، برئاسة الأمين العام للمجلس محمد الصبار،يوم أول أمس، بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام بالسجن المحلي بمدينة الصويرة، وذلك للتذكير بموقف المجلس من هذه العقوبة اللاإنسانية والدعوة مجددا إلى إلغائها من كافة التشريعات الوطنية.

وأفاد بلاغ للمجلس، نشر على موقعه الالكتروني، أن نفس الوفد يعتزم القيام بزيارة أخرى لمعتقلتين محكومتين بالإعدام إحداهما بسجن طنجة والأخرى بسجن وجدة، وذلك على هامش إحياء اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

وذكر بلاغ المجلس، أن التوصيات الصادرة عن نقاشات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي احتضنها المغرب في نونبر 2014 ، دعت الدول إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

كما ذكر بلاغ المجلس بالرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال هذه التظاهرة التي أشادت «بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون» مبرزة أن هذا النقاش سيمكن «من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية».

وكان المرصد المغربي للسجون، دعا إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب، معتبرا أن مبررات الإبقاء عليها لا تفضي إلى الحد من الجريمة.

واعتبر أن المحكومين بالإعدام يعيشون في السجون وضعية غير إنسانية، حيث يواجهون الموت كل يوم، ويعانون من مشاكل عقلية و نفسية.

ولاحظ المرصد المغربي للسجون، في آخر تقرير له، أن المغرب علق عمليا تنفيذ عقوبة الإعدام منذ1993، غير أن المحاكم مازالت تصدر أحكاما في هذا الاتجاه.

يشار إلى أن عدد المحكومين بالإعدام بالمغرب بلغ لحد الآن 122 محكوما من بينهم ثلاث نساء.

المقررة الأممية لحقوق التغذية: الدعوة إلى سن قانون إطار حول الحق في التغذية

وجهت هيلال ايلفر، المقررة الأممية لحقوق التغذية، توصيات للمغرب بضرورة وضع قانون إطار يؤطر مجال التغذية ويضمن الغذاء للمواطنين، على اعتباره حقا من الحقوق وليس «إحسانا» حسب تعبيرها.

وقدمت ايلفر، صباح أمس، خلاصات الزيارة الرسمية التي قامت بها للمغرب منذ الاثنين الماضي، من أجل تقييم مجهودات الدولة في ما يخص ضمان الحق في الغذاء، معتبرة أن المغرب ينقصه قانون إطار حول الحق في التغذية، والذي من شأنه أن يتمم الإصلاحات التي عرفها المغرب على مدى السنوات الماضية، إضافة إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأشارت ايلفر إلى أن المغرب أقر خلال السنوات الماضية مجموعة من الإصلاحات، وعلى رأسها إقرار دستور 2011، والذي يتضمن مجموعة من المبادئ التي تصب في مجال حماية حقوق الإنسان، ومن شأنها أن تضمن نموا اقتصاديا شاملا، لكنها اعابت على الوثيقة الدستورية عدم تضمنها أي بند ينص على ضمان الحق في الغذاء بشكل صريح.

وفي الإطار نفسه، أشادت المقررة الأممية بالدور الذي تلعبه الحكومة في مجال ضمان الغذاء، معتبرة أن المغرب «يتجه في الطريق الصحيح» في هذا الجانب، رغم المشاكل التي يعانيها على غرار الدول السائرة في طريق النمو، وأبرزت المتحدثة أن المشاكل التي يمكن أن تعاني منها المملكة في المستقبل تكمن أساسا في التصحر والجفاف بسبب التغييرات المناخية، موضحة أن النظام البيئي للمملكة هش رغم تنوعه البيولوجي.

كما أشادت ايلفر بمخطط المغرب الأخضر، والذي انخرطت فيه البلاد من العام 2008، معبرة عن تفاؤلها بما سيحققه هذا المخطط من نتائج في المستقبل، كما دعت إلى ضرورة الاستثمار أكثر في مجال الفلاحة الإيكولوجية، وأيضا إلى تطوير البنية التحتية؛ قصد تسهيل ضمان الولوج للأسواق وجذب الاستثمارات في المناطق القروية، وأيضا وضع برامج لتشجع النساء والمزارعين الشباب.

وأوضحت المقررة الأممية أنها خلال زيارتها للمغرب التقت مع مختلف الفعاليات الحكومية المكلفة بالموضوع، إضافة إلى ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلين عن الجامعات المغربية، وهيئات حقوقية وفاعلين في المجتمع المدني، مبرزة أن خلاصات هذه الزيارة سيتم إجمالها في تقرير سيرفع لمجلس حقوق الإنسان في مارس المقبل.

3/5719

بهدف تعزيز قدراته وتقوية موارده البشرية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطلق مشروع توأمة مع الاتحاد الأوروبي

◆ مكتب الرباط: ف. ن

يستفيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار مشروع توأمة مؤسساتية حول «حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب» يجمع المغرب والاتحاد الأوروبي، من تمويل يناهز 13.2 مليون درهم. وذلك لأجل تعزيز قدراته وتقوية موارده البشرية.

وفي هذا السياق، ترأس كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب روبيرت جوي، مساء أمس الإثنين 12 أكتوبر بالرباط وبحضور سفراء فرنسا وهولندا والنمسا حفل إطلاق مشروع التوأمة، الذي يمتد على سنتين (2015 – 2017)، ويقوم على استفادة المجلس من خبرات 3 مؤسسات هي اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان الفرنسية، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا فضلا عن توفير تكوينات لأعضاء المجلس بالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وبالمناسبة ذاتها، أكد ادريس اليزمي على أهمية المشروع في دعم قدرات المجلس للقيام بمهامه كمؤسسة دستورية مستقلة، والذي قال إنه يعيش «مرحلة مفصلية في أفق مصادقة البرلمان على مشروع القانون المتعلق به ومن ثمة في أفق إعادة هيكلته وتوسيع اختصاصاته». وزاد رئيس المجلس في معرض كلمته موضحا أن «المشروع يهدف بالأساس إلى تقوية الموارد البشرية للمجلس بالتكوين والمساهمة بشكل متواضع في تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وأيضا تقوية المركز الوطني للتكوين على حقوق الإنسان والمواطنة الذي سيتم تدشينه بالرباط قريبا». وأضاف: «ومن شأن هذه التوأمة وبشكل محوري أن تساعد المجلس في إنجازه مهامه بما يجعله في مستوى انتظارات المواطن المغربي».

ولم يفوت ادريس اليزمي الفرصة دون أن يلتمس من شركاء المجلس الحاضرين في مراسيم حفل إطلاق مشروع التوأمة «العمل على خلق شراكة متناغمة في مجال دعم المجلس».

من جانبه، ثمن سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، روبيرت جوي، عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى سنواته الـ 4. وأوضح أن هذه التوأمة هي من ضمن أهم الآليات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في علاقات التعاون والشراكة مع بلدان الجوار. وأجمل أهدافها في تعزيز القدرات التقنية لأعضاء المجلس وموارده البشرية ولجانه الجهوية لإنجاز مهامهم واختصاصاتهم، وفي مصاحبة أجرأة الهيكلة الجديدة للمجلس وتعزيز مقاربة الجودة داخله، ثم، في المساعدة على إبراز كفاءات وأنشطة المجلس وطنيا ودوليا.

الصبار يتفقد السجينات المحكومات بالإعدام

3488/2

122 محكوما بالإعدام بالمغرب يوجد بينهم ثلاث نساء

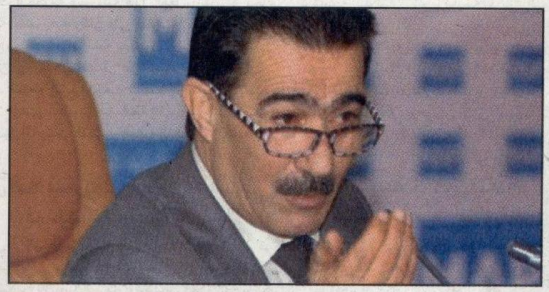

تزامنا مع اليوم العالمي الثالث عشر لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف العاشر من الشهر الحالي قام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، رفقة وفد من المجلس أول أمس الإثنين، بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام بالسجن المحلي بمدينة الصويرة.

وقال بلاغ صحفي تتوفر النهار المغربية على نسخة منه، إنه على هامش إحياء اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، سيقوم الأمين العام والوفد المرافق له بزيارات أخرى لسجينتين إحداهما بطنجة والأخرى بالسجن المحلي لوجدة، من أجل التذكير بموقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من هذه العقوبة اللاإنسانية والدعوة مجددا إلى إلغائها من كافة التشريعات الوطنية.

وأضاف البلاغ، أن نفس الوفد يعتزم القيام بزيارة أخرى لمعتقلتين محكومتين بالإعدام إحداهما بسجن طنجة والأخرى بسجن وجدة.

ويجدر التذكير بالتوصيات الصادرة عن نقاشات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي احتضنها المغرب في نونبر 2014 والتي دعت الدول إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

ويذكر أن الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال هذه التظاهرة أشادت "بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون" مبرزة أن هذا النقاش سيمكن "من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية". يشار إلى أن عدد المحكومين بالإعدام بالمغرب بلغ لحد الآن 122 محكوما من بينهم ثلاث نساء.

وفي ذات السياق، نظم "الإئتلاف المغربي لمناهظة عقوبة الاعدام بالمغرب"، وقفة احتجاجية أمام البرلمان المغربي أول أمس الإثنين طالب من خلالها إلغاء عقوبة الإعدام، ورفعوا خلال الوقفة لافتات كتبت عليها شعارات منددة باستمرار تطبيق هذه العقوبة بالمغرب وأخرى مطالبة بإلغائها نهائيا.

وقال عبد الرحيم الجامعي، منسق الإئتلاف لمناهضة عقوبة الإعدام في تصريح صحفي " هذه مناسبة ليؤكد المناهضون لهذه العقوبة أن السلطات المغربية يجب ان تنقذ 113 شخصا محكوما بالاعدام، في ظروف نفسية وعقلية وصحية صعبة"، مشيرا إلى أن" المغرب له موقف سلبي وعليه ان يبرر سبب إبقائه على عقوبات الاعدام التي لا تنتمي إلى العقوبات الرادعة ولا تحد من الجريمة، كما أنها لا تقوم بعمل إصلاحي".

وأضاف الجامعي، "أن هذه الوقفة رسالة لكل الفاعلين بما فيهم المؤسسة التشريعية، مؤكدا أنه على القضاء أن يتحمل مسؤليته في هذا الجانب".

ل.ب

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

عمر هلال يبرز بنيويورك دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

3438/12

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، الاثنين بنيويورك، دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأوضح بلاغ للبعثة الدائمة للمغرب بالأمم المتحدة، أن السيد هلال أكد، في مداخلة افتتاحية، أن اللجن الجهوية ال13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن.

وشدد هلال على أن لجان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أوضح السفير أن المغرب أنشأ مؤسسته الوطنية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1990. ومنذ ذلك الوقت، شهد المجلس إصلاحين رئيسين سنتي 2002 و2011، مشيرا إلى أن "إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر بأن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم أمام غرفتي البرلمان. كما أبرز عمر هلال أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الانسان اضطلعا بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، لاسيما على مستوى مشاركتهما الفعلية في دورات مجلس حقوق الإنسان وإسهاماتهما في الاستعراض الدوري الشامل بالمغرب وفي هيئات معاهدات حقوق الانسان، مشيرا إلى أنهما تحملا مناصب مسؤولية داخل لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بتجمعات إقليمية وجهوية لهذه المؤسسات. من جهة أخرى، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن مؤسسة الوسيط أحدثت في مارس 2011، كمؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع باستقلالية كبيرة وبصلاحيات واسعة.

وأوضح أن القانون المنظم لإحداث هذ المؤسسة يقضي بإنشاء مفوضين خاصين مكلفين بتسهيل الولوج إلى المعلومات الإدارية، ومتابعة وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى الخدمات العمومية، ومتابعة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة ضد الإدارة.

وعلى المستوى الدولي، ذكر هلال بأن المغرب كان مقتنعا على الدوام بأهمية دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن المملكة قامت ودعمت العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، ذكر الدبلوماسي بأن المغرب كان من بين المدافعين الرئيسيين عن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مراجعة مجلس حقوق الإنسان سنة 2011، موضحا أنه كمسهل للاستعراض الدوري الشامل، ناضل شخصيا من أجل تقديم رؤية أكثر وضوحا عن إسهامات المؤسسات الوطني لحقوق الإنسان في هذه الآلية.

وبخصوص مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أشغال مختلف الهيئات الأممية، أكد هلال أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 70/347 أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات. وأضاف أن التقرير شدد أيضا على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شاركت في مسلسلات حكومية تحت إشراف الجمعية العامة. ودعا هلال إلى إيلاء أهمية قصوى للمشاركة مع الجمعية العامة وهيئاتها، معتبرا أن "هذه المبادرة لا ينبغي اعتبارها بمثابة إعطاء مزيد من الحقوق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما إعطاء هذه المؤسسات الحقوق التي تستحقها".

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

مشروع توأمة بين المغرب والاتحاد الأوربي لدعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

3498/12

تم الاثنين بالرباط، إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية حول "حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب" الذي يقوم بتنفيذه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتمويل من الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف دعم قدرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ويتوخى مشروع التوأمة، الذي تم إطلاقه خلال حفل ترأسه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب روبير جوي، والذي يمتد على مدى 24 شهرا (2015-2017) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ حدد في 1,2 مليون أورو (حوالي13,2 مليون درهم)، الاستفادة من خبرة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وأكد اليزمي، بالمناسبة، أن مشروع التوأمة له هدفان أساسيان يتمثلان في تعزيز قدرات أعضاء وطاقم إدارة المجلس في افق القانون المقبل الذي سيحدد صلاحيات المجلس، والمساهمة بطريقة حديثة في تعزيز ودعم قدرات المجتمع المدني المغربي خصوصا وأن دستور2011 عزز بشكل كبير مكانة الهيئات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني. وأضاف اليزمي، أن المساهمة الفعلية والناجعة لتعزيز المسلسل الديمقراطي بالمغرب تمر عبر مشروع طموح لتكوين ودعم القدرات وهو الهدف الأساس من إطلاق مركز للتكوين على المواطنة وحقوق الإنسان قريبا بالرباط. من جهته، أكد سفير الاتحاد الأوربي بالمغرب أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هي من ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن هذه التوأمة، التي تروم الدعم المؤسساتي وتعزيز قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ممارسة مهامه في حماية وتطوير حقوق الإنسان، تدخل في إطار دعم الاتحاد الأوروبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنتين الماضيتين.

الاتحاد الأوروبي يطلق مشروع توأمة مع المجلس وينوه بالإصلاحات الحقوقية بالمغرب

13.2 مليون درهم لتقوية قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

4/9/2015

حميد السموني

نوه الاتحاد الأوروبي بالإصلاحات الديمقراطية في المغرب، وبالدور الحقوقي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأشاد روبيرت جوي، سفير الاتحاد الأوروبي المعتمد بالمغرب، في كلمته بمناسبة إطلاق مشروع توأمة لدعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية الحقوق والحريات، أول أمس الاثنين بالرباط، باحترام المغرب للمواثيق الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب، وحماية حقوق الأطفال والنساء، وحقوق الفئات الهشة في المجتمع.

وسجل السفير أن المغرب، من خلال إحداثه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وللمندوبية الوزارية حقوق الإنسان، أصبح يلعب دورا مهما في مجال احترام حقوق الإنسان، مبرزا أن احترام المغرب لآليات ومعايير حقوق الإنسان يمثن علاقته مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. وقال إن "احترام المغرب لحقوق الإنسان هو ما ينمي إحداث شراكة حقيقية مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تقوية قوانين حماية حقوق الإنسان في جل الدول".

من جهته، أوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، يأتي من أجل تقوية مهام المجلس في مجال النهوض بأوضاع حقوق الإنسان، في أفق تقوية صلاحيات المجلس، وقال اليزمي إن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حاجة إلى تقوية القدرات، من أجل أن نكون في مستوى تطلعات المواطنين"، مشيرا إلى أن مشروع التوأمة الحقوقية سيمكن المجلس من الاستفادة من آليات حقوقية، يعمل عليها خبراء دوليون ومغاربة تخص أفضل التجارب الحقوقية على المستوى الدولي. ويحظى مشروع التوأمة في مجال حقوق الإنسان، الذي يمتد لسنتين، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ يقارب 13.2 مليون درهم، ويقوم على الاستفادة من خبرة ثلاث مؤسسات، تتمثل في اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، إضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

■ نزيلة

114817

زار محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس (الاثنين)، سجينة مدانة بعقوبة الإعدام، بالسجن المدني بالصويرة، وقضى معها حوالي ساعة، أنصت إليها بإمعان. واستفسر الصبار السجينة عن ظروف الإقامة والتطبيب والزيارة، لتؤكد، حسب مصادر مطلعة، أنها تتمتع بجميع حقوقها. وكان المحامي عبد الرحيم الجامعي زار النزيلة قبل أشهر، إذ تحظى قضيتها باهتمام حقوقيين، لمعاناتها النفسية بسبب إدانتها بعقوبة الإعدام.

عمر هلال يبرز بنيويورك دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

10131

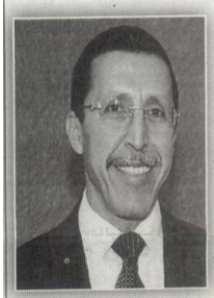

• أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أول أمس الاثنين بنيويورك، دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأوضح بلاغ للبعثة الدائمة للمغرب بالأمم المتحدة، أن السيد هلال أكد، في مداخلة افتتاحية، أن اللجن الجهوية الـ13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن.

وشدد السيد هلال على أن لجن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أوضح السفير أن المغرب أنشأ مؤسسته الوطنية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1990. ومنذ ذلك الوقت، شهد المجلس إصلاحين رئيسيين سنتي 2002 و2011، مشيرا إلى أن "إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر بأن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم أمام غرفتي البرلمان.

كما أبرز السيد عمر هلال أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان اضطلعا بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، لاسيما على مستوى مشاركتهما الفعلية في دورات مجلس حقوق الإنسان وإسهاماتهما في الاستعراض الدوري الشامل بالمغرب وفي هيئات معاهدات حقوق الانسان، مشيرا إلى أنهما تحملا مناصب مسؤولية داخل لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بتجمعات إقليمية وجهوية لهذه المؤسسات.

من جهة أخرى، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن مؤسسة الوسيط أحدثت في مارس 2011، كمؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع باستقلالية كبيرة وبصلاحيات واسعة.

وأوضح أن القانون المنظم لإحداث هذ المؤسسة يقضي بإنشاء مفوضين خاصين مكلفين بتسهيل الولوج إلى المعلومات الإدارية، ومتابعة وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى الخدمات العمومية، ومتابعة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة ضد الإدارة.

وعلى المستوى الدولي، ذكر السيد هلال بأن المغرب كان مقتنعا على الدوام بأهمية دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن المملكة قامت ودعمت العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، ذكر الدبلوماسي بأن المغرب كان من بين المدافعين الرئيسيين عن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مراجعة مجلس حقوق الإنسان سنة 2011، موضحا أنه كمسهل للاستعراض الدوري الشامل، ناضل شخصيا من أجل تقديم رؤية أكثر وضوحا عن إسهامات المؤسسات الوطني لحقوق الإنسان في هذه الآلية.

وبخصوص مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أشغال مختلف الهيئات الأممية، أكد السيد هلال أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 347/70 أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات. وأضاف أن التقرير شدد أيضا على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شاركت في مسلسلات حكومية تحت إشراف الجمعية العامة.

ودعا السيد هلال، في هذا السياق، إلى إبلاء أهمية قصوى للمشاركة مع الجمعية العامة وهيئاتها، معتبرا أن "هذه المبادرة لا ينبغي اعتبارها بمثابة إعطاء مزيد من الحقوق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما إعطاء هذه المؤسسات الحقوق التي تستحقها".

وقال .. "باعتباري سفيرا للمغرب، البلد الذي ظل دائما مدافعا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبصفتي رئيسا للجنة الثالثة، لن ادخر أي جهد لتحقيق هذا الهدف"، مضيفا انه "من مسؤوليتنا المشتركة السير قدما بهذه القضية وإيجاد طريقة متوافق بشأنها من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة".

تلت هذه التظاهرة من قبل المغرب وألمانيا وأفغانستان وأستراليا والشيلي وغانا، وبدعم من المنظمة غير الحكومية "إنترناشيونال سيرفيس فور هيومن رايتس".

وتميزت بمشاركة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في حقوق الإنسان، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بنيويورك، إيفان سيمونوفيتش، وسفيري أستراليا وألمانيا، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بماليزيا وكوستاريكا وكينيا.

حقوقيون برئاسة الصبار يزورون محكومة بالإعدام

هسبريس – محمد الراجي

في إطارِ سعْيه إلى الدفع بإلغاء عقوبة الإعدام من فصول القانون الجنائي المغربي، بَادرَ وفد من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، برئاسة الأمين العام للمجلس محمد الصبار، أمس الاثنين، إلى زيارة سجينة محكومة بالإعدام بالسجن المحلي بمدينة الصويرة، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

ويروم المجلس من خلال الزيارة، حسب بلاغ صادر عنه، إلى "التذكير بموقفه من هذه العقوبة اللا إنسانية، والدعوة مجددا إلى إلغائها من كافة التشريعات الوطنية". ويعتزم وفْد CNDHالقيام بزيارة مماثلة لمعتقلتين محكومتين بالإعدام، إحداهما بسجن طنجة والأخرى بسجن وجدة.

http://www.hespress.com/permalink/280481.html

أسماء في الأخبار

إدريس اليزمي

2-895

تم أول أمس (الاثنين) بالرباط، إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية حول «حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب» الذي يقوم بتنفيذه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتمويل من الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف دعم قدرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويتوخى مشروع التوأمة، الذي تم إطلاقه خلال حفل ترأسه رئيس المجلس إدريس اليزمي وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب روبير جوي، والذي يمتد على مدى 24 شهرا (2015-2017) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ حدد في حوالي 13،2 مليون درهم، بالاستفادة من خبرة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد «لودويج بولتزمان» لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

122 محكوما بالاعدام بينهم ثلاث نساء بالمغرب

على هامش إحياء اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، قام وفد **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، برئاسة الأمين العام للمجلس ، اليوم الاثنين 12 أكتوبر 2015، بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام بالسجن المحلي بمدينة الصويرة، وذلك للتذكير بموقف المجلس من هذه العقوبة اللاإنسانية والدعوة مجددا إلى إلغائها من كافة التشريعات الوطنية.

ويعتزم نفس الوفد القيام بزيارة أخرى لمعتقلتين محكومتين بالإعدام إحداهما بسجن طنجة والأخرى بسجن وجدة.

ويجدر التذكير بالتوصيات الصادرة عن نقاشات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي احتضنها المغرب في نونبر 2014 والتي دعت الدول إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

كما يذكر أن الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال هذه التظاهرة أشادت "بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون" مبرزة أن هذا النقاش سيمكن "من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية".

يشار إلى أن عدد المحكومين بالإعدام بالمغرب بلغ لحد الآن 122 محكوما من بينهم ثلاث نساء.

http://maarifpress.com/news9303.html

L'Ambassadeur Permanent du Maroc aux Nations Unies en exergue à New York le rôle des Commissions régionales du CNDH au Sahara

L'Ambassadeur Permanent du Maroc aux Nations Unies en exergue à New York le rôle des Commissions régionales du CNDH au Sahara

L'Ambassadeur, Représentant Permanent du Maroc aux Nations Unies, Omar Hilale, a mis en exergue, lundi à New York, le rôle des **Commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) au Sahara marocain** et ce, lors d'une réunion parallèle organisée en marge des travaux de la 70ème session de l'Assemblée générale sur le rôle des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) dans le système onusien.

Lors d'une intervention liminaire, M. Hilale a indiqué que 13 commissions régionales du CNDH, dont celles de Dakhla et de Laâyoune, ont été créées pour renforcer le rôle du CNDH au niveau local, ajoutant que les mesures prises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du Sahara marocain ont été accueillies favorablement par le Conseil de sécurité, indique un communiqué de la mission permanente du Maroc à l'ONU.

M. Hilale a souligné que les commissions des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) ont un rôle crucial à jouer dans la promotion et la protection des droits de l'Homme, relevant qu'elles sont devenues des acteurs clés dans les sociétés démocratiques, non seulement de par leur rôle de surveillance des droits humains, mais surtout en raison de l'appui qu'elles fournissent aux Etats dans la mise en œuvre de leurs obligations internationales et le renforcement de leurs cadres constitutionnels, législatifs et institutionnels pour la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Dans ce contexte, il a précisé que le Maroc a mis en place son institution nationale, le Conseil Consultatif pour les Droits de l'Homme (CCDH) en 1990. Depuis lors, le Conseil a subi deux réformes principales, en 2002 et en 2011, a-t-il rappelé, précisant que "la création du CNDH, en remplacement du CCDH, avait pour objectif d'élargir et de renforcer son mandat, notamment en matière d'investigation, de visite des lieux de détention et des centres psychiatriques, et de traitement des plaintes relatives aux violations des droits de l'Homme". Le rapport annuel du CNDH est présenté devant les deux chambres du Parlement, a-t-il dit.

L'Ambassadeur Hilale a, en outre, relevé que le CCDH et le CNDH ont joué un rôle important au sein du système des Nations Unies, notamment leur participation active aux sessions du Conseil des Droits de l'Homme (CDH) et leur contributions à l'Examen Périodique Universel du Maroc et dans les organes de traités, signalant qu'ils ont assumé des postes de responsabilité au sein du Comité de coordination des INDH, ainsi que dans d'autres groupements régionaux et sous régionaux de ces Institutions.

Le diplomate marocain a, par ailleurs, noté que l'Institution du Médiateur a été créé en mars 2011 en tant qu'institution nationale indépendante, dotée d'une grande autonomie et de larges prérogatives.

La loi portant création de cette institution prévoit la mise en place de délégués spéciaux chargés de la facilitation d'accès aux informations administratives, du suivi et de la simplification des procédures administratives et d'accès aux services publics et du suivi de l'exécution des décisions judiciaires rendues à l'encontre de l'administration, a-t-il souligné.

Au niveau international, M. Hilale a rappelé que le Maroc a toujours été convaincu de l'importance du rôle et de la contribution des INDH au système des Nations Unies, notant que le Royaume a initié et soutenu plusieurs actions visant à renforcer le rôle de ces institutions.

Dans ce sens, le diplomate a rappelé que le Maroc a été parmi les principaux défenseurs du renforcement de la participation des INDH lors de la révision quinquennale du CDH en 2011, précisant qu'en tant que facilitateur de la révision de l'Examen Périodique Universel, il a personnellement lutté pour plus de visibilité aux contributions des INDH à ce mécanisme.

S'agissant de la participation des INDH aux travaux des différents organes onusiens, M. Hilale a indiqué que le rapport du Secrétaire général 70/347 affirme que les INDH jouissent de droits de participation formelle au sein du CDH et dans les organes conventionnels. Le rapport souligne également que les INDH ont participé à une série de processus intergouvernementaux sous les auspices de l'Assemblée générale, a-t-il ajouté.

A cet égard, M. Hilale a appelé à accorder la plus haute importance à la participation avec l'Assemblée générale et ses organes, estimant que "cette action ne devrait pas être considérée comme accordant plus de droits aux INDH mais plutôt comme accordant aux INDH les droits qu'elles méritent".

"En tant qu'ambassadeur du Maroc, un pays qui a toujours été un défenseur des INDH, et en ma qualité de président de la Troisième Commission, je ne ménagerai aucun effort pour atteindre cet objectif", a-t-il assuré, ajoutant qu'il est "de notre responsabilité commune d'aller de l'avant avec cette question et de trouver une manière consensuelle de renforcer la participation des INDH dans le système des Nations Unies".

Cet événement a été co-organisé par le Maroc, l'Allemagne, l'Afghanistan, l'Australie, le Chili et le Ghana, avec le soutien de l'ONG "International Service for Human Rights". Il a connu la participation du Secrétaire général adjoint aux droits de l'Homme et représentant du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme à New York, M. Ivan Simonovic, des ambassadeurs d'Australie et d'Allemagne, ainsi que des Présidents des Institutions nationales des droits de l'Homme de la Malaisie, du Costa Rica et du Kenya.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/lambassadeur-permanent-du-maroc-aux-nations-unies-en-exergue-new-york-le-role-des

السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة يبرز بنيويورك دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة يبرز بنيويورك دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، يوم الاثنين بنيويورك، دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأوضح بلاغ للبعثة الدائمة للمغرب بالأمم المتحدة، أن السيد هلال أكد، في مداخلة افتتاحية، أن اللجن الجهوية ال13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز **دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن.

وشدد السيد هلال على أن لجن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أوضح السفير أن المغرب أنشأ مؤسسته الوطنية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1990. ومنذ ذلك الوقت، شهد المجلس إصلاحين رئيسين سنتي 2002 و2011، مشيرا إلى أن "إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر بأن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم أمام غرفتي البرلمان.

كما أبرز السيد عمر هلال أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الانسان اضطلعا بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، لاسيما على مستوى مشاركتهما الفعلية في دورات مجلس حقوق الإنسان وإسهاماتهما في الاستعراض الدوري الشامل بالمغرب وفي هيئات معاهدات حقوق الانسان، مشيرا إلى أنهما تحملا مناصب مسؤولية داخل لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بتجمعات إقليمية وجهوية لهذه المؤسسات.

من جهة أخرى، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن مؤسسة الوسيط أحدثت في مارس 2011، كمؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع باستقلالية كبيرة وبصلاحيات واسعة.

وأوضح أن القانون المنظم لإحداث هذ المؤسسة يقضي بإنشاء مفوضين خاصين مكلفين بتسهيل الولوج إلى المعلومات الإدارية، ومتابعة وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى الخدمات العمومية، ومتابعة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة ضد الإدارة.

وعلى المستوى الدولي، ذكر السيد هلال بأن المغرب كان مقتنعا على الدوام بأهمية دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن المملكة قامت ودعمت العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، ذكر الدبلوماسي بأن المغرب كان من بين المدافعين الرئيسيين عن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مراجعة مجلس حقوق الإنسان سنة 2011، موضحا أنه كمسهل للاستعراض الدوري الشامل، ناضل شخصيا من أجل تقديم رؤية أكثر وضوحا عن إسهامات المؤسسات الوطني لحقوق الإنسان في هذه الآلية.

وبخصوص مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أشغال مختلف الهيئات الأممية، أكد السيد هلال أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 70/347 أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات. وأضاف أن التقرير شدد أيضا على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شاركت في مسلسلات حكومية تحت إشراف الجمعية العامة.

ودعا السيد هلال، في هذا السياق، إلى إيلاء أهمية قصوى للمشاركة مع الجمعية العامة وهيئاتها، معتبرا أن "هذه المبادرة لا ينبغي اعتبارها بمثابة إعطاء مزيد من الحقوق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما إعطاء هذه المؤسسات الحقوق التي تستحقها".

وقال .. "باعتباري سفيرا للمغرب، البلد الذي ظل دائما مدافعا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبصفتي رئيسا للجنة الثالثة، لن أذخر أي جهد لتحقيق هذا الهدف"، مضيفا أنه "من مسؤوليتنا المشتركة السير قدما بهذه القضية وإيجاد طريقة متوافق بشأنها من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة".

نظمت هذه التظاهرة من قبل المغرب وألمانيا وأفغانستان وأستراليا والشيلي وغانا، وبدعم من المنظمة غير الحكومية "إنترناشيونال سيرفيس فور هيومن رايتس".

وتميزت بمشاركة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في حقوق الإنسان، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بنيويورك، إيفان سيمونوفيتش، وسفيري أستراليا وألمانيا، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بماليزيا وكوستاريكا وكينيا.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AB%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%83-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

مطالب بالتحقيق في تعذيب معتقل مغربي مضرب

الحسن أبو يحيى-الرباط

دخل المعتقل المغربي علي أعراس في إضراب عن الطعام منذ منتصف الشهر الماضي احتجاجا على ما يعتبره سوء معاملة وتعذيبا في السجن.

وبينما تعتبر الجهات الرسمية حديث أعراس محاولة لخداع الرأي العام، يقول حقوقيون إن الأمر يستدعي فتح تحقيق في وضعية هذا السجين الذي سبق أن كان موضوع مطالبة أممية بإطلاق سراحه.

وعاد ملف المعتقل المغربي أعراس الذي يقضي عقوبة بالسجن 15 عاما في سلا بتهم تتعلق بالإرهاب، إلى الواجهة من جديد بعدما تناقلت بعض المواقع الإلكترونية تسجيلا مصورا يعود إلى عام 2012، وتظهر فيه آثار رضوض على جسد أعراس الذي تحدث ضمن الشريط عن تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة.

ولم يصدر أي تعليق أو توضيح بخصوص الشريط المذكور من جهة رسمية باستثناء المندوبية العامة لإدارة السجون بالمغرب التي اتهمت في بيان لها المعتقل أعراس بخداع الرأي العام حين تحدّث عن تعرضه للتعذيب، وقالت إن "إضرابه عن الطعام صوريّ، ويستهدف الضغط على إدارة المؤسسة السجنية بالظهور بمظهر الضحية، في الوقت الذي يستفيد فيه من الحقوق التي يستفيد منها باقي السجناء".

وضع متدهور

وفي تصريح للجزيرة نت قالت عضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خديجة الرياضي إن عائلة المعتقل أعراس زارته الأسبوع الماضي وأفادت للهيئات الحقوقية بأن وضعه الصحي متدهور، وأن إضرابه عن الطعام يهدّد حياته.

وقالت خديجة إن مقاطع الفيديو المسرّبة التي تظهر آثار تعذيب على جسد هذا السجين تقتضي فتح تحقيق، "وحتى لو تم إغلاق التحقيق الذي سبق أن فُتح السنة الماضية إثر ما جاء في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، فإنه كان من الواجب على الجهات المسؤولة أن تفتح تحقيقا جديدا بناء على ما استجد من معطيات".

وتضيف خديجة "لا نحتاج إلى أن يقنعنا أحد بوجود التعذيب في السجون، وأن المعتقلين يعانون من سوء المعاملة والسلوكات الماسة بالكرامة".

وفي تعليق للجزيرة نت حول الموضوع، اكتفى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة رسمية) محمد الصبار بالقول إن الشريط "إن كان صحيحا فهو يعود إلى تاريخ سابق ويتحدث عن وقائع قديمة، ونحن نواكب وضعية هذا السجين ونقوم بزيارته، وتبيّن أن ظروفه بالسجن عادية".

تقرير أممي

وكانت وزارة العدل والحريات أعلنت في مايو/أيار 2014 عن تقدم الوكيل العام للملك في الرباط (النيابة العامة) بالتماس لإجراء تحقيق في صحة الوقائع المتعلقة بحالة المعتقل علي أعراس، وتعميق الأبحاث في الشكوى التي كان تقدم بها دفاعه بشأن تعرضه للتعذيب بناء على ما تضمنه تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب، والذي اتهم المغرب بخرق التزاماته في حالة أعراس وطالب بإطلاق سراحه.

وضمن تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب لعام 2014، قالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن التعذيب "ممارسة اعتيادية للأجهزة الأمنية رغم محاولات النفي والإنكار المتبعة من طرف الدولة"، **مستشهدة بما ورد في التقرير الذي قدّمه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان عام 2014** حين أقرّ بوجود مجموعة من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب.

ويعود تاريخ اعتقال أعراس الذي يحمل الجنسية البلجيكية إلى العام 2010 حيث وجّه له المغرب اتهامات بوجود صلة له "بالعمليات الإرهابية" التي شهدتها مدينة الدار البيضاء عام 2003، وحُكم عليه عام 2011 بالسجن 15 عاما بتهم تتعلق بتكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب "أعمال إرهابية" في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام.

http://www.aljazeera.net/home/print/c54c246c-3a58-42e6-8ebc-076c30f509ce/1ffc1b8b-fc74-4c78-8aec-fd1180434a7b

مؤكدًا على إشادة مجلس الأمن بإجراءات بلاده هلال يعلن مسار المغرب الحقوقي ودوره في خلق مؤسسات متخصصة

الرباط – سناء بنصالح

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب في الأمم المتحدة، عمر هلال، دور **اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، خلال لقاء عقد على هامش أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأكد هلال، حسب بيان للبعثة الدائمة للمغرب في الأمم المتحدة، أن 13 لجنة جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، كما أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين في الصحراء المغربية حظيت بإشادة مجلس الأمن.

وأوضح هلال أن لجان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، وأبرز أنها أصبحت فاعلًا رئيسيًا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضًا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وعرج المتحدث نفسه إلى التذكير بإنشاء المغرب للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية عام 1990 والذي شهد المجلس إصلاحين رئيسين عامي 2002 و2011، ويتعلق الأمر بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وجاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ويقدم أمام غرفتي البرلمان.

وانتهى هلال إلى التأكيد على فعالية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مختلف الهيئات الأممية، موضحًا أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام

كازاوي
الثلاثاء 13 أكتوبر 2015.

قام وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، برئاسة الأمين العام للمجلس محمد الصبار،يوم أمس الاثنين 12 أكتوبر 2015، بزيارة رمزية لسجينة محكومة بالإعدام بالسجن المحلي بمدينة الصويرة، وذلك للتذكير بموقف المجلس من هذه العقوبة اللاإنسانية والدعوة مجددا إلى إلغائها من كافة التشريعات الوطنية.

وأفاد بلاغ للمجلس، نُشر على موقعه الالكتروني، أن نفس الوفد يعتزم القيام بزيارة أخرى لمعتقلتين محكومتين بالإعدام إحداهما بسجن طنجة والأخرى بسجن وجدة، وذلك على هامش إحياء اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

وذكر بلاغ المجلس، أن التوصيات الصادرة عن نقاشات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي احتضنها المغرب في نونبر 2014 ، دعت الدول إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

كما ذكر بلاغ المجلس بالرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال هذه التظاهرة التي أشادت "بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون" مبرزة أن هذا النقاش سيمكن "من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية".

وكان المرصد المغربي للسجون، دعا إلى إلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب، معتبرا أن مبررات الإبقاء عليها لا تفضي إلى الحد من الجريمة.

واعتبر أن المحكومين بالإعدام يعيشون في السجون وضعية غير إنسانية، حيث يواجهون الموت كل يوم، ويعانون من مشاكل عقلية و نفسية.

ولاحظ المرصد المغربي للسجون، في آخر تقرير له، أن المغرب علق عمليا تنفيذ عقوبة الإعدام منذ1993، غير أن المحاكم مازالت تصدر أحكاما في هذا الاتجاه.

يشار إلى أن عدد المحكومين بالإعدام بالمغرب بلغ لحد الآن 122 محكوما من بينهم ثلاث نساء.

http://casaoui.ma/societe/10307.html

المغرب والاتحاد الأوروبي يطلقان مشروع توأمة من أجل دعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أطلق المغرب والاتحاد الأوروبي مشروع توأمة من أجل دعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بمهامه، بشكل أفضل، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بالحريات.

حفل إطلاق هذا المشروع تم مساء أمس الاثنين بالرباط بحضور رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، بالإضافة إلى سفراء كل من فرنسا وهولندا والنمسا المعتمدين لدى الرباط.

ويحظى هذا المشروع، الذي يمتد لسنتين، حسب وكالة المغرب العربي للأنباء، بتمويل الاتحاد الأوربي بمبلغ يقارب 13.2 مليون درهم، ويقوم على الاستفادة من خبرة ثلاث مؤسسات: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بجمهورية فرنسا، معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي.

وأكد سفير الاتحاد الأوروبي في المغرب، روبيرت جوي، أن العلاقات التي تربط الجانبين "قوية"، مشددا على أن هناك ثقة منذ سنوات، وهذا "ما جعل العمل الذي قام به كل من المغرب والاتحاد يمر بشكل ممتاز"، على حد تعبيره.

وقال جوي، في معرض حديثه عن التعاون المغربي الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، إنه قد تم توقيع خمسين توأمة بين الطرفين، من أجل تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مشددا على أن ذلك "يدخل في إطار سياسية الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار".

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

اليزمي: نسعَى لقانون يقوّي صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أطلق المغرب والاتحاد الأوروبي مشروع توأمة من أجل دعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بمهامه، بشكل أفضل، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بالحريات.

حفل إطلاق هذا المشروع تم مساء اليوم الاثنين بالرباط، وحضره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، روبيرت جوي، بالإضافة إلى سفراء كل من فرنسا وهولندا والنمسا المعتمدين لدى الرباط.

وقال إدريس اليزمي إن هذا المشروع، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك فيه فرنسا والنمسا وهولندا، يأتي من أجل تقوية مهام المجلس في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بعد أن تحول، بموجب دستور 2011، من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي أضاف أنه يسعى لأن يتم تبني مشروع قانون ينظم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقوي من صلاحياته، ويساعده على القيام بأدواره كمؤسسة دستورية مستقلة، ويعطيه صلاحية إبداء الرأي للحكومة والبرلمان في القضايا التي تخص حقوق الإنسان، وإصدار تقارير بشأنها، ولذلك، يقول اليزمي: "لابد من تقوية القدرات من أجل أن نكون في مستوى تطلعات المواطنين والمواطنات".

وفي ما يخص الآليات التي سيتم الاعتماد عليها في هذه التوأمة، يقول رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن تعبئة عشرات الخبراء الدوليين والمغاربة تأتي على رأس هذه الآليات، وذلك من أجل مساعدة الطاقم الإداري للمجلس على تقوية مهامه، وكذا الاستفادة من أفضل التجارب على المستوى الدولي.

المتحدث تابع أن هناك طموحا من أجل الانفتاح على تجارب في مجال كتابة التقارير والاستماع للمواطنين ومعالجة الشكايات، وكذا استعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

ويحظى هذا المشروع، الذي يمتد لسنتين، بتمويل الإتحاد الأوربي بمبلغ يقارب 13.2 مليون درهم، ويقوم على الاستفادة من خبرة ثلاث مؤسسات: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بجمهورية فرنسا، معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي.

بدوره، أكد سفير الاتحاد الأوروبي في المغرب، روبيرت جوي، أن العلاقات التي تربط الجانبين "قوية"، مشددا على أن هناك ثقة منذ سنوات، وهذا "ما جعل العمل الذي قام به كل من المغرب والاتحاد يمر بشكل ممتاز"، على حد تعبيره.

وقال جوي، في معرض حديثه عن التعاون المغربي الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، إنه قد تم توقيع خمسين توأمة بين الطرفين، من أجل تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مشددا على أن ذلك "يدخل في إطار سياسية الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار".

سفير الاتحاد الأوروبي نوه بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، خاصة في مجالات مناهضة التعذيب، وحماية حقوق الأطفال والنساء، وحقوق الفئات الهشة في المجتمع، مشيرا إلى أن المجلس أضحى يلعب دورا مهما في هذا المجال، إلى جانب المندوبية الوزارية حقوق الإنسان.

أما الأمين العام للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا، ميشيل فورست، فقد أكد على متانة العلاقة المغربية الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، مشددا على أن "هناك شراكة حقيقية بين الطرفين"، في إطار التعاون من أجل تطوير العلاقات الثنائية بينهما.

وأوضح فورست أن هذه التوأمة تدخل في إطار التعاون المغربي الأوروبي من أجل تقوية عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن هناك حاجة إلى قوانين لحماية حقوق الإنسان في جل البلدان، بما في ذلك المغرب.

http://www.lakomepresse.com/news.php?action=view&id=4911&PHPSESSID=or4impgg7dvc9ecepr9vq1tg96

http://www.seekpress.com/article-53394.htm

لجنة أممية تحث المغرب بالإقرار الفوري للقانون التنظيمي للأمازيغية وإنهاء التمييز ضدها

بفضل تقارير الإطارات الأمازيغية أصدرت لجنة الخبراء المكلفين بدراسة التقرير الرسمي للدولة المغربية المقدم للجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها السادسة والخمسين بجنيف، يومي 30 شتنبر و01 أكتوبر 2015، دعت فيه المغرب إلى الإقرار الفوري بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية كما يقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ودعت اللجنة الأممية الدولة المغربية بالعمل في أسرع وقت ممكن على إقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور المغربي قبل أربع سنوات، والعمل على مضاعفة الجهود الرسمية من أجل ضمان إدماج وتعميم تدريس الأمازيغية ليشمل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، بالإضافة إلى الرفع من حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي، وإيجاد حل نهائي لمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد.

وطالب ذات اللجنة الأممية الدولة المغربية كذلك بمناهضة التمييز ضد الأمازيغية خصوصا في مجال التعليم والتشغيل، وإقرار قانون متكامل لمنع كافة أشكال المباشر وغير المباشر، والعمل على إقرار تدابير استثنائية مؤقتة إن اقتضى الأمر لوضع حد للتمييز.

قضية نزع الأراضي بدورها كان لها حضور في تقرير اللجنة الأممية التي طالبت الدولة المغربية بوضع حد للترامي على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان، مع وضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق.

وطالبت ذات اللجنة المغرب بالعمل على احترام التعدد الثقافي، وضمان مشاركة الناطقين بالأمازيغية في الحياة الثقافية، والتعبير عن هويتهم والتعريف بعاداتهم وتاريخهم ولغتهم، وتوفير إحصائيات ومعطيات دقيقة بشكل منتظم حول التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع العمل على نشر وتعميم مضامين الملاحظات والخلاصات الختامية لدى المسؤولين العموميين والسلطات القضائية والمحامين وعموم المواطنين. وإشراك الجمعيات المدنية في الحوار الوطني حول إعداد التقرير المقبل، الذي حددت اللجنة موعد تقديمه في 31 أكتوبر 2020.

هذا وكان سبعة إطارات أمازيغية ضمنها التجمع العالمي الأمازيغي قد قدمت تقاريرها حول وضعية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في المغرب إلى اللجنة الأممية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو ما برز بشكل واضحا في الإهتمام الذي أولته اللجنة للقضية الأمازيغية والدقة التي صاغت بها توصياتها الموجهة للدولة المغربية، وننشر أسفله تقرير التجمع العالمي الأمازيغي للجنة الأممية الذي يبرز بشكل واضح استمرار التمييز ضد الأمازيغية في كل المجالات بعد أربع سنوات من ترسيم غير مفعل للأمازيغية.

التقرير الموازي للتجمع العالمي الأمازيغي الموجه للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56
في إطار المادة 16 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نُوقِش، يومي الأربعاء والخميس، 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015/ 2965 ، بجنيف، التقرير الدوري المغربي الرابع حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56.

وقد عرفت هذه الدورة حضور العديد من الجمعيات غير الحكومية الأمازيغية (تامازغا، تاماينوت، ازطا امازيغ...) بالإضافة إلى الجمعية المغربية لحقوق الانسان وجمعيات صحراوية..والتجمع العالمي الامازيغي الذي وجّه للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، تقريرا تحت عنوان

"المملكة المغربية وحقوق الامازيغ"، والذي تمت صياغته بمناسبة مناقشة التقرير الدوري الرابع للمغرب حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56.

ودافع رشيد راحا رئيس "التجمع العالمي الامازيغي" عن هذا التقرير، الذي تضمن أهم الانتهاكات الصارخة لحقوق الأمازيغ المرتكبة من طرف السلطات المغربية، أمام مجموعة من الخبراء الأمميين. وقد تم نشر تقرير التجمع العالمي الامازيغي على الموقع الالكتروني للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة.

ديبـــاجـــــة:

وقعت المملكة المغربية بتاريخ 19 يناير 1977 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، كما صادق المغرب على هذه المعاهدة المتعددة الأطراف، التي دخلت حيز التنفيذ منذ 3 يناير 1976، وذلك في 3 ماي 1979. وينص الدستور المغربي الجديد على أولوية القوانين والاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية من خلال التنصيص في ديباجته على "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة"، وكذا "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان".

ويكفل الدستور المغربي، وفقا للمادة 31، بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال التنصيص على ما يلي: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية؛ والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛ والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ والسكن اللائق؛ والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛ والتنمية المستدامة."

ومع ذلك، ورغم تصديق المملكة على العهد المذكور واعتماد دستور جديد منذ أربع سنوات، إلا أن الدولة والسلطات المغربية لا تحترم المقتضيات القانونية ولا تعبر عن أي إرادة سياسية لترجمة بعض المبادئ والقواعد الدستورية على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين الأمازيغ، رغم أنهم يشكلون غالبية سكان المغرب حيث يتواجدون بكثافة في أعالي الجبال بمنطقة الريف، وفي مدن وقرى جبال الأطلس المتوسط والأطلس الكبير وسط البلاد، وفي وادي سوس، وجبال الأطلس الصغير وفي المناطق الصحراوية بالجنوب الشرقي للمملكة.

مقدمـــــة:

ينص الدستور المغربي الأخير(فاتح يوليوز 2011) في ديباجته على : "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان".

إلا أن المملكة المغربية لا تزال مستمرة في انتهاك أبسط الحقوق للسكان الأمازيغ من خلال انتهاج سياسة التمييز ضدهم، وذلك رغم مرور أربع سنوات على اعتماد الدستور الجديد، وتسع سنوات على انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية DESC).)

لايزال الأمازيغ، وهم غالبية سكان المغرب والذين يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا سنوات الرصاص خلال حكم الراحل الملك الحسن الثاني، محرومون من الوصول إلى مراكز السلطة، باستثناء "أمازيغ الخدمة"، مجبرين على العيش في الهوامش منعزلين في الجبال والمناطق المعزولة.

أنهم محرومون من حق تأسيس أحزاب سياسية أمازيغية، في الوقت الذي يُسمح فيه بإنشاء العشرات من الأحزاب السياسية على أساس الايديولوجية العربية–الإسلامية. ورغم أن الدستور الدستور المغربي، الذي جاء عقب الحراك الاجتماعي الذي قادته حركة 20 فبراير الشبابية، يعترف بالهوية الأمازيغية وبالطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فإن السلطات المغربية لا تزال، للأسف، تمارس سياسة ميز عنصري مضمرة مناهضة لكل ما هو أمازيغي. وهي السياسة التي كانت لنا فرصة التنديد بها أمام المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان (السيدة نافي بيلاي) خلال زيارتها للمغرب في 28 ماي 2014(ملحق 1: http://amadalpresse.com/RAHA/Lettre17.html).

وكانت اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (DESCقد ناقشت التقرير الدوري الذي تقدمت به الدولة المغربية، المقدم أمام دورتها 36 المنعقدة ما بين 1 و 19 ماي 2006 بقصر الامم بجنيف، وأصدرت بشأنه خلاصات ضمنتها، على الخصوص، أهم مواضيع الانشغال وكذا توصيات اللجنة. ولم يتم تنفيذ التوصيات الاساسية المنبثقة عن أشغال اللجنة سنة 2006، كما هو الشأن بالنسبة لتلك المتعلقة بسنوات 1994 و2000. وهو ما يوضح بجلاء ان الدولة المغربية لا تأخذ محمل الجد وبشكل مسؤول مجمل مواضيع الانشغال التي أثيرت حول تقارير المغرب التي ناقشتها اللجنة في دوراتها السابقة.

ونأمل هذه المرة أن تنهج الدولة المغربية، بعد مناقشة هذا التقرير الدوري الرابع طبقا للمادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشكل لا رجعة فيه سياسة صادقة وطوعية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المواطنين عموما، وتجاه الأمازيغ منهم بشكل خاص.

أهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الامازيغ:

نقص البيانات والاحصائيات المتعلقة بالامازيغ:

وضمن المواضيع التي حظيت بانشغال لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة سنة 2006، هناك بعض النقاط المهمة التي أوردتها اللجنة ويتعلق الامر بـ:

بخصوص هذه المسألة، قامت الحكومة المغربية بإجراء إحصاء عام سنة 2004، حيث عمد المندوب السامي للتخطيط على تزوير نتائجه. حيث جعل نسبة الأمازيغ والامازيغفونيين لا تتعدى 28٪ ، وهي نسبة ضئيلة تقل عن عدد المتكلمين بالفرنسية، أي نحو عشرة ملايين شخص.

ولم يتورع هذا المسؤول الكبير، ونعني به أحمد لحليمي، بدافع الاعتبارات الأيديولوجية والعنصرية، في ارتكاب نفس الأخطاء مرة أخرى وذلك من خلال زييف نسبة الأمازيغفونيين خلال الاحصاء الأخير، الذي جرى في سبتمبر 2014، والذي لم تُعلن نتائجه المفصلة بعد، رغم مرور حوالي سنة، وهو ما يوضح أن هذه العملية شابتها اختلالات جسيمة، كما نددت بذلك منظمتنا غير الحكومية(الملحق رقم 2: www.amadalpresse.com/AMA/PJ/AMA_HCP_Recensement2014_Rapport_Fr.pdf).

استمرار ارتفاع معدل الوفيات لدى الامهات:

كشفت الاحصائيات أن معدل وفيات الأمهات في المناطق القروية أعلى مرتين مما هو عليه في المناطق الحضرية (148 مقابل 73 حالة وفاة في كل 100000 الف ولادة حية)، كما ان حالات الولادة تحت المراقبة لا تتجاوز 55٪ من النساء القرويات، فيما تبلغ معدلات الخصوبة بين الفتيات من 15–19 سنة في المناطق الريفية أكثر من مرتين مما عليه في المناطق الحضرية (46 مقابل 21 في 1000) وذلك وفق إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب.

ونتيجة لذلك، وجهت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، خلال دورتها عام 2006، توصيات للحكومة المغربية. تُرى ماذا عن الإجراءات التي اتخذت بشأن هذه التوصيات؟

وحثت اللجنة الدولة المغرب على "عدم المس باستقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تبعيتها لوزارة العدل ".

هذه المؤسسة الوطنية أصبحت تسمى اليوم بـ"**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**"، وهي ليست تابعة لوزارة العدل، إلا ان هذه المؤسسة تعرف اختراقا وتوجيها بشكل غريب من قبل بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى حزب سياسي، تم إنشاؤه من طرف مستشار الملك فؤاد عالي الهمة، وهو حزب الأصالة والمعاصرة (PAM).

ويواجه هذا الحزب اتهامات من قبل رئيس الحكومة المغربية، عبد الاله بنكيران وزعيم حزب الاستقلال حميد شباط وحسن أوريد الناطق الرسمي السابق باسم القصر، بخصوص علاقاته مشبوهة ووثيقة جدا مع تجار المخدرات.

لقد تم إدراج المجلس الوطني لحقوق الانسان في الدستور الأخير، إلى جانب مؤسسات أخرى(الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهاكا"، والمجلس الاعلى للتعليم، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة المركزية للحماية من الرشوة...)، وتمت دسترة هذه المؤسسات باستثناء تلك المهتمة بالنهوض باللغة والثقافة الامازيغيتين، ونعني بها "المعهد الملكي للثقافة الامازيغية"، والذي تم حرمانه بشكل غير قانوني من مجلسه الاداري. إن النخبة الادارية والفكرية والعلمية، والتي تنتمي غالبا إلى الاوساط المقربة من اليسار واليسار الجذري، والتي تدير هذه المؤسسات الموازية، باستقطاب من مستشاري الملك، غالبيتها الساحقة مُشبعة بالأيديولوجية البعثية والعروبية– الاسلامية، وهي تشكل، إلى جانب النخبة المسؤولة داخل المندوبية السامية للتخطيط، حكومة الظل الحقيقية، ويتضح أنها تمتلك سلطات أكثر وأقوى من تلك التي للحكومة التي يُفترض أنها منتخبة من قبل الشعب! إن هذه النخبة، للاسف الشديد، هي التي تقف وراء جميع الممارسة والمبادرات والقرارات التمييزية الاطر الامازيغية وكل ما يرتبط بالامازيغة.

"تشجع اللجنة الدولة الطرف على تكثيف جهودها لاحترام وحماية حقوق المرأة، وتوصيها بحظر تعدد الزوجات ".

لا تزال مسطرة الطلاق الاحادي من طرف الزوج، وعدم المساواة في الارث والوصاية القانونية على الاطفال بالإضافة إلى زواج القاصرات(خوالي 35000 حالة سنة 2013)، منتشرة رغم التقدم النظري الحاصل في مدونة الأسرة.

"تشجع اللجنة الدولة الطرف على الملاءمة الكاملة لتشريعاتها الوطنية مع أحكام العهد الدولي، وذلك من خلال إلغاء كل المقتضيات التمييزية وضمان المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في التمتع الفعلي بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ".

ورغم ما تضمنته المادة 19 من الدستور، من ضمان لهذه "المساواة"، إلا أن في الواقع يكشف أن المرأة لا تزال تعاني من كل أشكال التمييز، والدليل على ذلك هو ما جري خلال الانتخابات الأخيرة يوم 4 سبتمبر الماضي، حيث ان النتائج أظهرت أن عدد النساء المنتخبات، من بين اثني عشر رؤساء المنتخبين على رأس الجهات و1503 منتخبا على رأس البلديات الحضرية والقروية، يفوق بالكاد عدد أصابع اليد الواحدة. إن مبدأ المساواة بين الجنسين بعيد كل البعد عن الواقع فيما يتعلق بمحاربة التمييز ضد المرأة.

"توصي اللجنة الدولة الطرف بوضع خطة عمل محددة لمحاربة البطالة وسط الشباب، تقوم بوجه خاص على التكوين المهني، والتعلّم، وكل التدابير التي من شأنها أن تسهل ولوج الشباب إلى عالم الشغل".

يعاني المجازون العاطلون عن العمل، الذين يحتجون غالبا أمام البرلمان، من صنوف الضرب والتعنيف بشكل ممنهج، وذلك بدل تلبية حقوقهم المتمثلة في الحصول على عمل.

"تجدد اللجنة توصيتها للدولة الطرف لتكثيف جهودها للحد من مستوى الفقر، بما في ذلك في المناطق القروية، وكذا تحسين استراتيجيتها في مجال التنمية الاجتماعية، التي يجب أن تدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..".

وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المناطق القروية، والتي اطلقتها السلطات المغربية تحت إشراف وزارة الداخلية بدلا من وضعها تحت إشراف وزارات أخرى على علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أ، المغرب تراجع من المرتبة 123 عالميا، سنة 2006 ، إلى المركز 130 في السنوات الأخيرة وذلك وفقا لمؤشر التنمية البشرية ((IDH، كما كشف عن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUDفي تقاريره.)

توصي اللجنة بقوة بأن تأخذ الدولة الطرف في الاعتبار جميع الالتزامات المفروضة عليها بموجب العهد الدولي وذلك خلال المفاوضاتها والاتفاقات الثنائية، لتفادي المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ".

وبخصوص هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن انتهاكات الدولة المغربية لها، دون ان يترتب عن ذلك أي عقاب، تكون بالأخص داخل القبائل. ولا تزال مشكلة الطرد ومصادرة الأراضي من القبائل الأمازيغية (التي تسمى بالأراضي الجماعية أو أراضي الجماعات السلالية) متفشية إلى حد الآن. وتغطي هذه الأراضي مساحة 15 مليون هكتار وهي في ملكية القبائل الأمازيغية أو الأمازيغفونية أو العربفونية، حيث تعد مصدر ثروتهم وعيشهم لعقود من الزمن. وتقوم الدولة بمصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت ذريعة المحافظة على الغابات أو المصلحة العامة (الاستثمار الداخلي أو الخارجي). ولا تحصل القبائل الأمازيغية، في معظم الحالات، على أي تعويض عن أراضيها المسلوبية، أو أي بدائل اقتصادية عن ذلك، خصوصا أن اقتصاد هذه القبائل يرتبط أساسا بالأرض والغابات ويستند على النشاط الرعوي والزراعة والأنشطة المرتبطة بذلك. وهو ما يتسبب باستمرار في حركات الهجرة الريفية نحو المدينة ويكون سببا في انتشار مدن الصفيح والأحياء الهامشية.

"توصي اللجنة بأن تضع الدولة الطرف برامج محو الأمية باللغة الأمازيغية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو إلى تعميم التعليم بالأمازيغية مجانا بجميع المستويات".

على مدى تسع سنوات، من 2006 إلى 2015، لم تولي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وكذا الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ((ANLCA، أي اهتمام لتدريس الامازيغية سواء عبر دمجها في التعليم غير النظامي أو ضمن برامج محو أمية الكبار، التي تشرف على إعطائها في مختلف المساجد والمدارس والمراكز الثقافية والتعليمية، وذلك في تجاهل تام للغة والهوية الأمازيغيتين ولوضعهما الدستوري الجديد.

"وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى النظر في إمكانية تكريس الدستور للغة الأمازيغية كلغة رسمية. وتشجعها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الآباء من إعطاء أسماء أمازيغية لأبنائهم. كما تحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق الكامل للامازيغ في ممارسة هويتها الثقافية الخاصة، وذلك وفقا للفقرة أ) من البند 15 من العهد الدولي، الذي يقر لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية ".

لقد خطت المملكة المغربية خطوة كبيرة في هذا المجال، وذلك في أعقاب الربيع الديمقراطي لشعوب تامزغا وحركة 20 فبراير، من خلال الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية واعتبار الامازيغية رصيدا مشتركا للمغاربة بدون استثناء، وهو ما تجسد في المادة 5 من الدستور التي تنص على " "تظل العربية، اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا، لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مُشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدِّد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكّن من القيام مُستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية."

كان يجب أن تشكل هذه الصيغة الدستورية ثورة ثقافية في البلاد، وذلك عبر المصالحة مع التاريخ القديم للبلد، ومن خلال إعادة النظر في التاريخ الرسمي، والهوية الوطنية، واستعادة أسماء الأماكن الأصلية، وتثمين الثقافة اللامادية والمادية للحضارات الامازيغية ما قبل إسلامية والإسلامية. إلا أن السلطات المغربية والأحزاب السياسية لازالت تتصرف كما لو أن هذا الدستور وهذا الفصل منه تحديدا لا تعنيها في شيء.

وهكذا، وبعد أربع سنوات على إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية في الدستور المغربي، الذي تم تعديله عقب احتجاجات الشباب المغربي سنة 2011 ضمن حركة 20 فبراير التي انخرطت فيها الحركة الأمازيغية بشكل كبير، لازال واقع الأمازيغية في المغرب لم يعرف أي تغييرات جديرة بالذكر. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأوراش المتعلقة بالامازيغية تم تعليقها، بما فيها تلك التي بدأت قبل عام من إضفاء الطابع الرسمي عليها.

يستمر التمييز ضد الأمازيغية بشكل غير معهود، وذلك من خلال حظر التحدث باللغة الأمازيغية داخل البرلمان منذ عام 2012. بالإضافة إلى التراجع الحاصل على مستوى تدريس الأمازيغية وانعدام أي تحسن لوضع الأمازيغية في وسائل الإعلام والاستبعاد الكلي لسيرورة ادماجها في قطاعات العمومية للدولة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

• لامبالاة وزارة التربية والتعليم والتعثر في تلمس طريقها في مجال تدريس الأمازيغية، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة، إلى غاية عام 2030، والتي تستند على اللغة العربية دون ذكر للأمازيغية، وذلك على الرغم من أن إدماج هذه الأخيرة في التعليم بدأ منذ عام 2003. وبدلا من تعميم تدريسها على الأقل في المرحلة الابتدائية، فإن عدد الأطفال الذين يدرسون اللغة الأمازيغية يتجاوز بالكاد نصف مليون طفل ضمن 4141000 تلميذا يدرسون في الابتدائي و 815000 في الثانوي.

• تجاهل السنة الأمازيغية الجديدة وعدم تكريس يوم الاحتفال بها كعيد وطني وعطلة رسمية مدفوعة الأجر؛

• التجاهل التام للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وذلك من خلال عدم إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل ترسيمها.

• تجاهل وزارة الداخلية لتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وحرفها "تيفيناغ" داخل المؤسسات التي تديرها بشكل مباشر أو تلك التي تخضع لوصايتها، ولو من خلال كتابة أسماء الشوارع، والطرق وإشارات المرور واللوحات الخاصة بالمؤسسات الأمنية التي تشرف عليها- سيارات ومقرات- باللغة الأمازيغية.

• تجاهل ما جاء في دفتر التحملات حول نسبة البث بالأمازيغية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع، بالإضافة إلى استمرار عدد من القنوات والمحطات الإذاعية، وكذلك المواقع الرسمية، في اجترار ونشر خطابات تنتمي إلى عهد ما قبل إضفاء الطابع الرسمي للامازيغية، تستند إلى شعارات القومية العربية، نذكر منها على سبيل المثال: استخدام مصطلح "الأمة العربية" أو "الوطن العربي" أو"المغرب العربي ".

• تجاهل وزارة الخارجية والتعاون للطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم، والإعلام والوسائل الأخرى التي تستهدف الجالية المغربية في الخارج.

• استمرار وزارة الثقافة في تبني سياسة تقوم على دعم الأعمال والإنتاجات المكتوبة باللغة العربية، دون بذل أي جهد لتكريس واقع مغرب جديد اعتمد لغتين رسميتين للبلاد؛

• استمرار المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تجاهل الابادة الثقافية واللغوية التي طالت الأمازيغ على مدى ستة عقود، بالإضافة إلى تجاهل مضامين الدستور الجديد الذي كرس رسمية اللغة الأمازيغية.

أما بخصوص المادة 29 من الدستور التي تنص على أن "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات. حق الإضراب مضمون. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته"، فتجدر الإشارة إلى أن الدولة المغربية لازالت وفية لتدخلاتها العنيفة التي تمارسها عبر قوات الأمن لقمع الاحتجاجات الأمازيغية في مناطق مختلفة من المغرب، وذلك من خلال اعتقال وإهانة عشرات المتظاهرين الأمازيغ. ونذكر على سبيل المثال:

* التجاهل المستمر للمظاهرات الاحتجاجية لأمازيغ المغرب ومطالبهم الحقوقية، وخاصة بمنطقة "إيميضر" حيث يعتصم الأمازيغ لأكثر من أربع سنوات، وذلك في اعتصام يعد الأطول في تاريخ المغرب،

* لا يزال السجناء السياسيين الأمازيغ، بما في ذلك حميد أعضوش و مصطفي أسايا، يقبعون في سجن تولال بمكناس وذلك منذ أكثر من سبع سنوات!

* القمع المسلط على شباب تاوادا " "Tawadaيوم 28 ديسمبر 2014 في الدار البيضاء ويوم 19 أبريل المنصرم بأكادير، حيث تم تعنيف المتظاهرين بوحشية وحظر احتفالات إحياء ذكرى معركة أنوال العظيمة بالريف، حيث أقدمت السلطات على قمع الأمازيغ المنظمين لهذه التظاهرات ثلاث مرات على التوالي: في 21 يوليو 2013 و 2014 و 2015!

* عدم تسليم وصل الايداع للجمعيات الأمازيغية كما هو الشأن بالنسبة لرابطة الإعلام الأمازيغي في الرباط، برئاسة سعيد باجي، ومندوبي فرع التجمع العالمي الامازيغي بالمغرب منذ مؤتمره التأسيسي في نوفمبر 2014.

* منع مسيرة نظمها الأمازيغ في مراكش، على هامش انعقاد فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أمام مركز المؤتمرات في المدينة، قبل تنظيم اعتصام صباح يوم السبت 29 نوفمبر 2014، والتوجه بعد ذلك نحو خيمة كبيرة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بـ"باب الجديد".(الملحق 4: http://amadalpresse.com/RAHA/Cri.html).

توصياتنا ومقترحاتنا:

ويمكن القول إجمالا، أن معطيات المملكة المغربية بشأن التقرير الدوري الرابع، وفقا للمادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم تجب بشكل فعلي على التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة. ولضمان حقوقهم الأساسية التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن السكان والجماعات والقبائل الأمازيغية تنتظر الاستجابة لمقترحاتهم وتوصياتهم الرئيسية من لدن سلطات المملكة المغربية وذلك للقضاء على جميع أنواع التمييز التي تمارس في حقهم:

- أولا، ندعو السلطات المغربية أن تعبر بشكل جلي وحاسم، عن حسن وصدق إرادتها السياسية، وذلك بواسطة افعال ملموسة، من خلال العمل على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فورا من السجن تولال بمكناس (مصطفى أوسايا وحميد أعضوش) والمدافعين عن الاهالي بمنجم إميضر بورزازات، وعشرات ممثلي القبائل المعتقلين على خلفية الدفاع عن الأراضي الجماعية، والكف عن ترهيبهم، ووقف المتابعات القضائية في حق 50000 من المزارعين بكنفدرالية قبائل صنهاجة وغمارة، في الريف، المتابعين في قضايا ترتبط بزراعة القنب الهندي(الكيف)، وذلك من خلال تقديم بديل ناجع لهذه الزراعة المحظورة؛
- بذل جهود كبيرة لفرض المساواة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة المجالات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الاستقلال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي للنساء.
- الإفراج عن القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.
- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وإدماجها كمادة إلزامية، وتطبيق توصيات المجلس الأعلى للتعليم بخصوص إصلاح التعليم فيما يتعلق الأمازيغية وذلك في أقرب وقت ممكن. تأهيل الامازيغية يجب ان يتم عبر تعميمها في جميع الجامعات ومراكز البحوث؛
- مراجعة جذرية وعميقة للبرامج التعليمية، خصوصا المواد المتعلقة بالدين والتاريخ، مع التركيز على نقل القيم الأمازيغية المبنية على احترام الحياة الإنسانية والمساواة بين الجنسين والعلمانية.... اعادة الاعتبار للأسماء الأصلية للاماكن الجغرافية (الطوبونيميا) (المدن والقرى والجبال والأنهار ...)
- تكيف وإصلاح بعض القوانين بما يتماشى مع الاعتراف الرسمي بالغة الأمازيغية، كما هو الحال بالنسبة لقانون منح الجنسية المغربية والمسطرة القانونية بشأن اللغة المستخدمة في المحكمة.
- إدماج اللغة الأمازيغية والكتابة بحروفها "تيفيناغ" في جميع الادارات العمومية (الوزارات، والعموديات، والمراكز الثقافية ...) وفي المحاكم والمستشفيات ووسائل النقل العمومية ...
- اعتبار اليوم الاول من السنة الامازيغية، الموافق لـ13 يناير من كل عام، عيدا وطنيا وإجازة رسمية مدفوعة الأجر. وكذا الاحتفال بمعركة أنوال، في 21 يوليو من كل سنة، كيوم للمقاومة.
- لدينا قناعة قوية على أن مبادرة الحوار الوطني حول موضوع الأراضي الجماعية، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، ليس إلا مناورة للدفع نحو خوصصة أراضي القبائل، وهو ما سيقوض تماسك الجماعات "السلالية"، وبالتالي الإضرار أكثر بمصالح ذوي الحقوق. يجب على الوزارة أن تحل مشكلة الأراضي الجماعية التي نُهبت وصودرت بشكل غير قانوني، وذلك بدل تأزيم الوضع أكثر.
- التعجيل بتعبئة الموارد البشرية والمالية الكافية لفائدة القناة 8 – الأمازيغية لتتمكن من البث على امتداد 24 ساعة بدل 6 ساعات حاليا، وإجبار القنوات التلفزيونية الأخرى (SNRT، 2M و MEDI 1 SAT)على احترام دفاتر التحملات في ما يتعلق بالبرامج التلفزيونية الخاصة باللغة الأمازيغية.
- يجب على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الاسراع بإدراج الامازيغية في التعليم غير النظامي وبرامج محو الأمية الخاصة بالكبار.
- يجب على وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تعليم اللغة الامازيغية للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.
- إعادة ‘حصاء الأمازيغ من جديد وذلك على أساس موضوعي ووفقا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن اللغة الأم.

http://fazaz24.com/news.php?extend.1101.5

عمر هلال يبرز بنيويورك دور اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء

نيويورك (الأمم المتحدة) – أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أمس الاثنين بنيويورك، دور **اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء** المغربية، وذلك خلال لقاء عقد على هامش أشغال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنظومة الأممية.

وأوضح بلاغ للبعثة الدائمة للمغرب بالأمم المتحدة، أن هلال أكد في مداخلة افتتاحية أن اللجن الجهوية الـ13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما فيها لجنتا العيون والداخلة، أنشئت لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، مبرزا أن الإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجنتين الجهويتين بالصحراء قد حظيت بإشادة مجلس الأمن. وشدد هلال على أن لجن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور رئيسي على مستوى النهوض وحماية حقوق الإنسان، مبرزا أنها أصبحت فاعلا رئيسيا في المجتمعات الديمقراطية، ليس فقط من خلال دورها في مراقبة حقوق الإنسان، وإنما أيضا على مستوى الدعم الذي تقدمه للدول لتنفيذ التزاماتها الدولية وتعزيز إطاراتها الدستورية والتشريعية والمؤسساتية من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أوضح السفير أن المغرب أنشأ مؤسسته الوطنية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1990. ومنذ ذلك الوقت، شهد المجلس إصلاحين رئيسين سنتي 2002 و2011، مشيرا إلى أن "إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جاء بهدف توسيع وتعزيز مهامه، لاسيما في مجال التحقيق وزيارة مقار الاحتجاز ومراكز العلاج النفسي، ودراسة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر بأن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم أمام غرفتي البرلمان. كما أبرز عمر هلال أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الانسان اضطلعا بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، لاسيما على مستوى مشاركتهما الفعلية في دورات مجلس حقوق الإنسان وإسهاماتهما في الاستعراض الدوري الشامل بالمغرب وفي هيئات معاهدات حقوق الانسان، مشيرا إلى أنهما تحملا مناصب مسؤولية داخل لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بتجمعات إقليمية وجهوية لهذه المؤسسات.

من جهة أخرى، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن مؤسسة الوسيط أحدثت في مارس 2011، كمؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع باستقلالية كبيرة وبصلاحيات واسعة، وأوضح أن القانون المنظم لإحداث هذ المؤسسة يقضي بإنشاء مفوضين خاصين مكلفين بتسهيل الولوج إلى المعلومات الإدارية، ومتابعة وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى الخدمات العمومية، ومتابعة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة ضد الإدارة.

وعلى المستوى الدولي، ذكر هلال بأن المغرب كان مقتنعا على الدوام بأهمية دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن المملكة قامت ودعمت العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار، ذكر الدبلوماسي بأن المغرب كان من بين المدافعين الرئيسيين عن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مراجعة مجلس حقوق الإنسان سنة 2011، موضحا أنه كمسهل للاستعراض الدوري الشامل، ناضل شخصيا من أجل تقديم رؤية أكثر وضوحا عن إسهامات المؤسسات الوطني لحقوق الإنسان في هذه الآلية.

وبخصوص مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أشغال مختلف الهيئات الأممية، أكد السفير هلال أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 70/347 أكد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالمشاركة الفعلية داخل مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات المعاهدات. وأضاف أن التقرير شدد أيضا على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شاركت في مسلسلات حكومية تحت إشراف الجمعية العامة.

ودعا الدبلوماسي المغربي، في هذا السياق، إلى إيلاء أهمية قصوى للمشاركة مع الجمعية العامة وهيئاتها، معتبرا أن "هذه المبادرة لا ينبغي اعتبارها بمثابة إعطاء مزيد من الحقوق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما إعطاء هذه المؤسسات الحقوق التي تستحقها"، وقال: "باعتباري سفيرا للمغرب، البلد الذي ظل دائما مدافعا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبصفتي رئيسا للجنة الثالثة، لن أذخر أي جهد لتحقيق هذا الهدف"، مضيفا أنه "من مسؤوليتنا المشتركة السير قدما بهذه القضية وإيجاد طريقة متوافق بشأنها من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة".

https://royaumeactual.wordpress.com/

دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

ففي إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة–تطوان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ومساهمة من هذه الأكاديمية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان و ترسيخ و نشر مبادئ المواطنة الحقة بين التلميذات والتلاميذ، وسعيا لترسيخ السلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية و تحسيس التلاميذ بأهمية احترام مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها كونيا، وتنمية الكفايات المعرفية والسلوكية والقيم الوجدانية في مجال الفكر الحقوقي، وتثمين الأدوار الطلائعية لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، يشرفني أن أطلب منكم وضع دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان "فهم مشترك للمبادئ و المنهجيات" المنجز من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان والمصادق عليه من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالموقع الرسمي للأكاديمية قصد تحميله من طرف مؤطرات ومؤطري أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

http://afa9press.com/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3/

في حوار مع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان : الثقافة واللغة والتعددية في المغرب

الثقافة ليست ترفا، هي نمط حياة وسلوك، وهي حق لكل مواطن. لذلك لم يكن من بد أن نحمل أسئلتنا الثقافية إلى الإنسان الذي بإمكانه اليوم أن يضيء الوجه الحقوقي في السياسة الثقافية، ثروة غير مادية، والجهود المبذولة من أجل ترسيخ الفعل الثقافي كحق من حقوق الإنسان. لم يكن هذا الإنسان سوى السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ما هو الموقع الذي تحتله الثقافة والحقوق الثقافية في اهتمامات وأجندة المجلس الوطني لحقوق الانسان ؟

في البداية أود أن أشكر القائمات والقائمين على مجلة "نساء المغرب"، وعلى اختيارهم لموضوع الحقوق الثقافية والتعدد الثقافي. كما يعرف الجميع، فقد قطع المغرب أشواطا هامة في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وترسيخ المساواة بين المرأة والرجل، وبناء دولة الحق والقانون. وقد قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمواكبة النقاش العمومي حول هذا التحول، وساهم في إعمال جوهر ومقتضيات الدستور بآراء، ومذكرات بخصوص مشاريع قوانين. لم تكن الثقافة والحقوق الثقافية بمنأى عن هذا الاهتمام، فقد نظم المجلس في صلة مع مستجدات الدستور، والتأصيل لحقوق الإنسان ندوات علمية وأنشطة ثقافية، كان أولها ندوة أرفود في يناير 2013 حول التعدد الثقافي واللغوي بالمغرب، وسبل تفعيل مقتضيات الفصل الخامس، ونظم أيضا أياما دراسية حول الثقافة الحسانية في المناهج التعليمية، وحول التراث الثقافي، خاصة الصخري. وشارك لثلاث سنوات متتالية في موسم طانطان، ببرامج ثقافية محلية ترمي إلى الحفاظ على هذا الموروث، وإلى إعادة الاعتبار للذات. وقد اختير للمشاركة شعار دائم ونو مغزى "الحق في الثقافة". نظم المجلس كذلك الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، وشارك بفعالية في مهرجان كتابة بالصويرة. كما ساهم في مهرجانات عديدة، تهم مجالات ثقافية كالمسرح والسينما والتعابير الموسيقية والغنائية (الحسيمة، الناظور، طنجة، تطوان، مراكش، أكادير، طانطان، العيون، السمارة، الداخلة ...). علاقة بالسينما وحقوق الإنسان، وبعد إنتاجه لمجموعة من الأفلام حول فترة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، انخرط المجلس في برنامج طموح منذ بداية 2015 للتعريف بالإنتاجات السينمائية الحديثة، في علاقتها بحقوق الإنسان، وذلك بمدن برشلونة، مدريد، بوكوطا، مكسيكو،... في مجال التاريخ والذاكرة والتراث، وفي إطار تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نظم المجلس أربع ندوات حول الصحافة والتراث، بمدن الحسيمة وورزازات والداخلة والدار البيضاء، توج بعضها بإصدارات وبمشاريع إنشاء متاحف جهوية (متحف الريف بالحسيمة ومتحف التراث الصحراوي بالداخلة). ونحن الآن بصدد إكمال إصدار جديد، حول "دار تاريخ المغرب" المرتقب إنشاؤها في الدار البيضاء. ولا ننسى أيضا أن رواق المجلس بالمعرض الدولي للكتاب والنشر، هو موعد لاستحضار البعدين الثقافي والحقوقي في انشغالات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

> الثقافة لا تحظى في بلادنا بالأولوية أثناء تصور السياسات العمومية، لذلك تتضاءل قيمة هذا الرّأسمال الرّمزي

كما ترون، فالحقوق الثقافية حاضرة ضمن انشغالات المجلس، ونحن مطالبون ببذل المزيد مع شركائنا.

ما هو مضمون مفهوم "التعدد الثقافي واللغوي" الذي نص عليه الدستور ودعا من أجل تفعيله إلى إحداث مجلس أعلى خاص به؟

كرس دستور 2011، الذي يشكل في بعض مضامينه ميثاقا حقيقيا للحريات، التنوع الثقافي واللغوي في بلادنا. فقد نص في ديباجته على أن الهوية الوطنية موحدة " بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية " زيادة على ذلك، فالمغرب ملتزم بـ"حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون، أو المعتقد أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي، أو اللغة أو الإعاقة، أو أي وضع شخصي، مهما كان "

إن التعددية الثقافية للمجتمع المغربي لا تحتاج إلى برهان. وقد أقر بها الدستور دون أي لبس أو غموض، لقطع الطريق على أي محاولة لعرقلة دينامية الإصلاح، والاعتراف بالحقوق الثقافية لجميع المكونات. نلاحظ أن هناك تدرجا منطقيا، في مسألة تطرق الدستور للتعددية الثقافية : اعتراف بتعدد المكونات وانصهارها لتكوين الهوية المغربية، وترسيم اللغة الأمازيغية بالتنصيص على تحديد قانون تنظيمي، لمراحل تفعيل الطابع الرسمي لهذه اللغة، وحماية اللغة العربية وتطويرها، وصيانة الحسانية، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، وتعلم وإتقان اللغات الأجنبية. أصبح بديهيا إذا اعتماد سياسة لغوية منسجمة، تراعي جميع المكونات وتنفتح على العصر. وهذا ما يستوجب، حسب تصوري لإعمال مقتضيات الدستور، إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية. إن تدبير التعدد الثقافي ليس بالشيء الهين، بل ممارسات وتشريعات خاصة، يجب أن تجد حظوة لدى جميع الفعاليات ولدى العامة. الحوار الوطني ضروري والمجلس مطالب، في إطار اختصاصاته، بإعداد مذكرة حول تصوره لكيفية تفعيل مقتضيات الفصل الخامس، من الدستور اعتمادا على المعايير المواثيق الحقوقية الدولية، وعملا بروح الدستور حول الهوية والتعددية، و تدبيرها بشكل عقلاني وبمقاربة حقوقية.

ما هي بتصوركم الآليات الأكثر نجاعة لتفعيل مبدأ الحق في الثّقافة وتعميمها ؟

إيمانا بمبدأ ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، لا يمكن التفكير في آليات تفعيل الحقوق الثقافية بمنأى عن الحقوق الأخرى. أولا، سيواصل المجلس القيام بمهامه واختصاصاته بما فيها القضاء على جميع أشكال التمييز، منها المتعلقة بالثقافة واللغة. سيواصل كذلك جهوده، لجعل الثقافة في صلب اهتماماته دعما ومشاركة. كما أن إحداث مجلس اللغات والثقافة المغربية، وجعله آلية لخلق سياسة لغوية وثقافية متجانسة، سيضمن للمواطن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وضمان المساواة بين جميع الفئات.

علاقة بالقطاعات المعنية، لا ننسى أن المغرب أنجز مشاريع هامة يمكن أن نساهم في النهوض بالثقافة وتعميمها، وأخرى في الأفق : إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بإنجازاته الكبرى، المؤسسة الوطنية للمتاحف ومتحف الفن المعاصر، المسرحان الكبيران للرباط والدار البيضاء، ومسرح وجدة، ومشروع المتحف الوطني للأركيولوجيا وعلوم الأرض... ونرى أنه من الضروري كذلك التفكير والعمل على مبدأ الحق في الثقافة لسكان المناطق القروية، مع تقوية مبادرات الجماعات المحلية والمجتمع المدني، للمساهمة ولو بقسط صغير ولكن فعال، في إيصال المنتوج الثقافي، إلى المواطن وحماية المنتوج المحلي ●

En marge des travaux de la 7ème session de l'ONU

Omar Hilale présente à l'ONU le rôle du CNDH au Sahara

L'Ambassadeur, Représentant Permanent du Maroc aux Nations Unies, Omar Hilale, a mis en exergue, lundi à New York, le rôle des Commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) au Sahara marocain et ce, lors d'une réunion parallèle organisée en marge des travaux de la 70e session de l'Assemblée générale sur le rôle des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) dans le système onusien.

Lors d'une intervention liminaire, Hilale a indiqué que 13 commissions régionales du CNDH, dont celles de Dakhla et de Laâyoune, ont été créées pour renforcer le rôle du CNDH au niveau local, ajoutant que les mesures prises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du Sahara marocain ont été accueillies favorablement par le Conseil de sécurité, indique un communiqué de la mission permanente du Maroc à l'ONU.

M. Hilale a souligné que les commissions des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) ont un rôle crucial à jouer dans la promotion et la protection des droits de l'Homme, relevant qu'elles sont devenues des acteurs clés dans les sociétés démocratiques, non seulement de par leur rôle de surveillance des droits humains, mais surtout en raison de l'appui qu'elles fournissent aux Etats dans la mise en œuvre de leurs obligations internationales et le renforcement de leurs cadres constitutionnels, législatifs et institutionnels pour la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Dans ce contexte, il a précisé que le Maroc a mis en place son institution nationale, le Conseil Consultatif pour les Droits de l'Homme (CCDH) en 1990. Depuis lors, le Conseil a subi deux réformes principales, en 2002 et en 2011, a-t-il rappelé, précisant que "la création du CNDH, en remplacement du CCDH, avait pour objectif d'élargir et de renforcer son mandat, notamment en matière d'investigation, de visite des lieux de détention et des centres psychiatriques, et de traitement des plaintes relatives aux violations des droits de l'Homme". Le rapport annuel du CNDH est présenté devant les deux chambres du Parlement, a-t-il dit.

L'Ambassadeur Hilale a, en outre, relevé que le CCDH et le CNDH ont joué un rôle important au sein du système des Nations Unies, notamment leur participation active aux sessions du Conseil des Droits de l'Homme (CDH) et leur contributions à l'Examen Périodique Universel du Maroc et dans les organes de traités, signalant qu'ils ont assumé des postes de responsabilité au sein du Comité de coordination des INDH, ainsi que dans d'autres groupements régionaux et sous régionaux de ces Institutions.

Le diplomate marocain a, par ailleurs, noté que l'Institution du Médiateur a été créé en mars 2011 en tant qu'institution nationale indépendante, dotée d'une grande autonomie et de larges prérogatives.

La loi portant création de cette institution prévoit la mise en place de délégués spéciaux chargés de la facilitation d'accès aux informations administratives, du suivi et de la simplification des procédures administratives et d'accès aux services publics et du suivi de l'exécution des décisions judiciaires rendues à l'encontre de l'administration, a-t-il souligné. Au niveau international, M. Hilale a rappelé que le Maroc a toujours été convaincu de l'importance du rôle et de la contribution des INDH au système des Nations Unies, notant que le Royaume a initié et soutenu plusieurs actions visant à renforcer le rôle de ces institutions.

Dans ce sens, le diplomate a rappelé que le Maroc a été parmi les principaux défenseurs du renforcement de la participation des INDH lors de la révision quinquennale du CDH en 2011, précisant qu'en tant que facilitateur de la révision de l'Examen Périodique Universel, il a personnellement lutté pour plus de visibilité aux contributions des INDH à ce mécanisme.

S'agissant de la participation des INDH aux travaux des différents organes onusiens, M. Hilale a indiqué que le rapport du Secrétaire général 70/347 affirme que les INDH jouissent de droits de participation formelle au sein du CDH et dans les organes conventionnels. Le rapport souligne également que les INDH ont participé à une série de processus intergouvernementaux sous les auspices de l'Assemblée générale, a-t-il ajouté.

A cet égard, M. Hilale a appelé à accorder la plus haute importance à la participation avec l'Assemblée générale et ses organes, estimant que "cette action ne devrait pas être considérée comme accordant plus de droits aux INDH mais plutôt comme accordant aux INDH les droits qu'elles méritent".

"En tant qu'ambassadeur du Maroc, un pays qui a toujours été un défenseur des INDH, et en ma qualité de président de la Troisième Commission, je ne ménagerai aucun effort pour atteindre cet objectif", a-t-il assuré, ajoutant qu'il est "de notre responsabilité commune d'aller de l'avant avec cette question et de trouver une manière consensuelle de renforcer la participation des INDH dans le système des Nations Unies".

Cet événement a été co-organisé par le Maroc, l'Allemagne, l'Afghanistan, l'Australie, le Chili et le Ghana, avec le soutien de l'ONG "International Service for Human Rights". Il a connu la participation du Secrétaire général adjoint aux droits de l'Homme et représentant du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme à New York, M. Ivan Simonovic, des ambassadeurs d'Australie et d'Allemagne, ainsi que des Présidents des Institutions nationales des droits de l'Homme de la Malaisie, du Costa Rica et du Kenya.

Réformes

Satisfecit du Comité de l'ONU sur les droits économiques, sociaux et culturels 15762/2

Le Comité de l'ONU sur les droits économiques, sociaux et culturels (DESC) s'est déclaré «satisfait» des mesures législatives, administratives et institutionnelles prises au Maroc en vue de faciliter la jouissance de ces droits par la population. Dans ses observations à l'issue de l'examen du quatrième rapport du Royaume sur l'application du Pacte international relatif aux DESC, l'organe des Nations unies cite notamment l'adoption de la Constitution de 2011 et l'établissement d'un budget sensible à la dimension genre en 2007. Les experts membres du comité se félicitent également de la mise sur pied de plusieurs institutions dans le souci de promouvoir les droits économiques, sociaux et culturels. Il s'agit du Conseil économique, social et environnemental, du Conseil national des droits de l'Homme, de l'Institution du Médiateur, du Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, de l'Instance centrale de prévention de la corruption et de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, ont-ils précisé. ■

CNDH-Union européenne

Lancement du projet de jumelage institutionnel «Protéger et promouvoir les droits de l'Homme au Maroc»

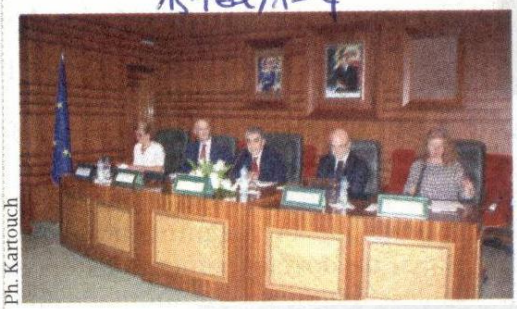

Ph. Kartouch

Financé par l'UE à hauteur de 1,2 million d'euros et mis en œuvre par le Conseil national des droits de l'Homme, un projet de jumelage institutionnel vient d'être lancé pour renforcer les capacités du CNDH dans ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Page 4

CNDH-Union européenne

Lancement du projet de jumelage institutionnel «Protéger et promouvoir les droits de l'Homme au Maroc»

L'UE soutient la promotion des droits de l'Homme au Maroc. Ph. Kartouch

Financé par l'UE à hauteur de 1,2 million d'euros et mis en œuvre par le Conseil national des droits de l'Homme, un projet de jumelage institutionnel vient d'être lancé pour renforcer les capacités du CNDH dans ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme.

L'Union européenne et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) viennent de lancer un projet de jumelage institutionnel baptisé «Protéger et promouvoir les droits de l'Homme au Maroc». Mis en œuvre par le CNDH et financé par l'UE à hauteur de 1,2 million d'euros (environ 13,2 millions de DH), ce projet s'assigne pour objectif de renforcer les capacités du Conseil dans ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme. C'est ce qu'assure l'ambassadeur de l'Union européenne au Maroc, Rupert Joy, précisant que les jumelages constituent des armes parmi les plus puissantes de l'arsenal de coopération de l'UE au Maroc (une cinquantaine de jumelages au cours des dix dernières années dans divers domaines). «Le soutien de la démocratie et de l'État de droit et le respect des droits de l'Homme figurent parmi les objectifs fondamentaux de la politique extérieure de l'UE. Ce nouveau jumelage vise la consolidation institutionnelle et le renforcement des capacités du CNDH à exercer ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme. Il s'inscrit dans la lignée de l'appui de l'UE au CNDH au cours des deux dernières années», souligne le diplomate européen. Concrètement, ce projet – d'une durée de deux ans (2015-2017) – prévoit la mobilisation de bon nombre de missions d'expertise de la Commission nationale consultative des droits de l'Homme (CNCDH, France), de l'Institut Ludwig Boltzmann des droits de l'Homme (BIM, Autriche) et du Centre pour la coopération juridique internationale (CILC, Pays-Bas), ainsi que des visites d'études dans les États membres de l'UE. L'idée est de combler les besoins en formation au sein du CNDH afin de renforcer les capacités techniques de ses membres et de son personnel ainsi que de ses Commissions régionales dans l'exercice de leurs missions statutaires. Il s'agit aussi de l'accompagnement de l'opérationnalisation de la nouvelle organisation du CNDH et du renforcement de la démarche qualité au sein de l'institution. Le projet vise également à aider au développement de la visibilité sur les domaines de compétence et les activités du CNDH au niveau national et international. Le président du CNDH, Driss El Yazami, affiche sa satisfaction du lancement de ce projet qui est le fruit d'un travail de longue haleine, tant au niveau organisationnel qu'institutionnel. Il estime que le projet tombe à point nommé pour le CNDH qui vient de soumettre au Chef du gouvernement une proposition de loi déterminant les prérogatives du Conseil. De l'avis de M. Yazami, ce jumelage va aider, d'une part, le CNDH à être à la hauteur des attentes des citoyens qui s'expriment quotidiennement à travers notamment les réseaux sociaux et les manifestations. D'autre part, le Conseil pourra contribuer au renforcement significatif des capacités de la société civile marocaine qui est des plus dynamiques de la région. Mais «ce dynamisme est empêché par de nombreux déficits structurels, dont la faiblesse des ressources humaines». ■

J.G.

> Ce projet est le fruit d'un travail de longue haleine, tant au niveau organisationnel qu'institutionnel.

Un comité onusien "satisfait" des mesures prises au Maroc pour la jouissance des droits économiques, sociaux et culturels

Genève, 13 oct. 2015 (MAP) - Le Comité de l'ONU sur les droits économiques, sociaux et culturels (DESC) s'est déclaré "satisfait" des mesures législatives, administratives et institutionnelles prises au Maroc en vue de faciliter la jouissance de ces droits par la population. Dans ses observations à l'issue de l'examen du quatrième rapport du Royaume sur l'application du Pacte international relatif aux DESC, l'organe des Nations unies cite notamment l'adoption de la Constitution de 2011 et l'établissement d'un budget sensible à la dimension genre en 2007. Les experts membres du comité se félicitent également de la mise sur pied de plusieurs institutions dans un souci de promouvoir les droits économiques, sociaux et culturels. Il s'agit du Conseil économique, social et environnemental, du **Conseil national des droits de l'Homme**, de l'Institution du Médiateur, du Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, de l'Instance centrale de prévention de la corruption et de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, ont-ils précisé. En outre, le comité souligne la ratification de la convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, de la convention relative aux droits des personnes handicapées et son protocole facultatif et le protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture. Il dit avoir pris note de la reconnaissance constitutionnelle de la langue amazighe comme langue officielle et encourage le gouvernement à adopter les mesures qui s'imposent pour la mise en œuvre de cette reconnaissance, surtout aux plans éducatif et médiatique. Les experts recommandent entre autres de lutter contre les disparités régionales dans l'optique d'une meilleure jouissance des DESC et d'un meilleur accès des personnes vulnérables à ces droits, en particulier les handicapés, les femmes, les migrants et les réfugiés. Au cours de l'examen du rapport périodique du Maroc le 1er octobre courant, le comité de l'ONU avait salué "l'engagement clair" du Royaume en faveur des DESC, tout en l'encourageant à aller de l'avant dans les réformes déjà entreprises. La délégation marocaine, présidée par le ministre de l'Emploi et des affaires sociales Abdeslam Seddiki, a mis en évidence les efforts menés sous l'impulsion de SM le Roi Mohammed VI pour la promotion de ces droits. Le Maroc, a-t-elle indiqué, vient d'annoncer un vaste chantier de 50 milliards de dirhams prévoyant la réalisation de projets d'infrastructures, notamment dans les régions enclavées, un programme ambitieux qui devra profiter à plus de 12 millions de citoyens. (MAP).

http://www.menara.ma/fr/2015/10/13/1720471-un-comit%C3%A9-onusien-satisfait-des-mesures-prises-au-maroc-pour-la-jouissance-des-droits-%C3%A9conomiques-sociaux-et-culturels.html

اليزمي: نسعَى لقانون يقوّي صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أطلق المغرب والاتحاد الأوروبي مشروع توأمة من أجل دعم قدرات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** للقيام بمهامه، بشكل أفضل، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بالحريات.

حفل إطلاق هذا المشروع تم مساء اليوم الاثنين بالرباط، وحضره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، روبيرت جوي، بالإضافة إلى سفراء كل من فرنسا وهولندا والنمسا المعتمدين لدى الرباط.

وقال إدريس اليزمي إن هذا المشروع، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك فيه فرنسا والنمسا وهولندا، يأتي من أجل تقوية مهام المجلس في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بعد أن تحول، بموجب دستور 2011، من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي أضاف أنه يسعى لأن يتم تبني مشروع قانون ينظم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقوي من صلاحياته، ويساعده على القيام بأدواره كمؤسسة دستورية مستقلة، ويعطيه صلاحية إبداء الرأي للحكومة والبرلمان في القضايا التي تخص حقوق الإنسان، وإصدار تقارير بشأنها، ولذلك، يقول اليزمي: "لابد من تقوية القدرات من أجل أن نكون في مستوى تطلعات المواطنين والمواطنات".

وفي ما يخص الآليات التي سيتم الاعتماد عليها في هذه التوأمة، يقول رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن تعبئة عشرات الخبراء الدوليين والمغاربة تأتي على رأس هذه الآليات، وذلك من أجل مساعدة الطاقم الإداري للمجلس على تقوية مهامه، وكذا الاستفادة من أفضل التجارب على المستوى الدولي.

المتحدث تابع أن هناك طموحا من أجل الانفتاح على تجارب في مجال كتابة التقارير والاستماع للمواطنين ومعالجة الشكايات، وكذا استعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

ويحظى هذا المشروع، الذي يمتد لسنتين، بتمويل الإتحاد الأوربي بمبلغ يقارب 13.2 مليون درهم، ويقوم على الاستفادة من خبرة ثلاث مؤسسات: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بجمهورية فرنسا، معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي.

بدوره، أكد سفير الاتحاد الأوروبي في المغرب، روبيرت جوي، أن العلاقات التي تربط الجانبين "قوية"، مشددا على أن هناك ثقة منذ سنوات، وهذا "ما جعل العمل الذي قام به كل من المغرب والاتحاد يمر بشكل ممتاز"، على حد تعبيره.

وقال جوي، في معرض حديثه عن التعاون المغربي الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، إنه قد تم توقيع خمسين توأمة بين الطرفين، من أجل تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مشددا على أن ذلك "يدخل في إطار سياسية الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار".

سفير الاتحاد الأوروبي نوه بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، خاصة في مجالات مناهضة التعذيب، وحماية حقوق الأطفال والنساء، وحقوق الفئات الهشة في المجتمع، مشيرا إلى أن المجلس أضحى يلعب دورا مهما في هذا المجال، إلى جانب المندوبية الوزارية حقوق الإنسان.

أما الأمين العام للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا، ميشيل فورست، فقد أكد على متانة العلاقة المغربية الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، مشددا على أن "هناك شراكة حقيقية بين الطرفين"، في إطار التعاون من أجل تطوير العلاقات الثنائية بينهما.

وأوضح فورست أن هذه التوأمة تدخل في إطار التعاون المغربي الأوروبي من أجل تقوية عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن هناك حاجة إلى قوانين لحماية حقوق الإنسان في جل البلدان، بما في ذلك المغرب.

http://www.tanmia.ma/en/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%8E%D9%89-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%91%D9%8A-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85/

لجنة أممية تعرب عن ارتياحها للتدابير التي اتخذها المغرب من أجل تمتيع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة عن "ارتياحها" للتدابير التشريعية والإدارية والمؤسساتية التي اتخذها المغرب من أجل تمكين السكان من التمتع بهذه الحقوق.

أشارت اللجنة الأممية في ملاحظاتها، عقب دراسة التقرير الرابع للمملكة بخصوص تطبيق الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،بالخصوص، الى اعتماد دستور 2011، ووضع ميزانية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي سنة 2007.

ونوه الخبراء الأعضاء بهذه اللجنة بإحداث العديد من المؤسسات التي تروم النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشيرين إلى أن الأمر يتعلق بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومؤسسة الوسيط، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، أشارت اللجنة إلى مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

كما أفادت اللجنة بأنها أخذت علما بالاعتراف الدستوري باللغة الامازيغية كلغة رسمية، وتشجيع الحكومة على اعتماد التدابير اللازمة لتفعيل هذا الاعتراف وخاصة على المستويين التربوي والإعلامي.

وقد أوصى الخبراء باللجنة الأممية، على الخصوص، بمحاربة الفوارق الجهوية في أفق تمتع أمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وولوج أفضل للأشخاص في وضعية هشاشة الى هذه الحقوق وخاصة ذوي الإعاقة والنساء والمهاجرين واللاجئين.

وكانت اللجنة الأممية قد أشادت، خلال تدارسها للتقرير الدوري للمغرب في فاتح أكتوبر الجاري، "بالالتزام الواضح" للمغرب من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشجعة إياه على المضي قدما في الإصلاحات التي باشرها.

وأبرز الوفد المغربي الذي ترأسه عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، الجهود المبذولة من أجل النهوض بهذه الحقوق تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأشار إلى أن المغرب أعلن عن ورش كبير بقيمة 50 مليار درهم يتضمن إقامة مشاريع للبنية التحتية لاسيما في المناطق المعزولة، وهو برنامج طموح سيستفيد منه أزيد من 12 مليون مواطن.

جنيف (و م ع)

http://www.devanture.net/news.php?id=357280

Le CNDH renforce ses capacités

Le CNDH vient de lancer le projet de jumelage institutionnel « Protéger et promouvoir les droits de l'homme au Maroc» financé par l'Union européenne (UE). Ce projet vise au renforcement des capacités du Conseil national des droits de l'Homme dans ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme. D'une durée de 2 ans (2015-2017), ce projet est financé par l'UE à hauteur de 13,2MDH. Il prévoit la mobilisation de nombreuses missions d'expertise de la **Commission nationale consultative des droits de l'Homme (CNCDH),** de l'Institut Ludwig Boltzmann des droits de l'Homme (BIM) et du Centre pour la coopération juridique internationale (CILC), ainsi que des visites d'études dans les Etats membres de l'UE.

https://www.maghress.com/fr/lesechos/137779

Maroc-UE: Lancement à Rabat du projet de jumelage du CNDH

Le projet de jumelage institutionnel «Protéger et promouvoir les droits de l'Homme au Maroc», mis en oeuvre par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et financé par l'Union européenne, a été lancé lundi à Rabat. Son but est de renforcer les capacités du CNDH dans ses missions de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Ce jumelage, dont la cérémonie de lancement a été présidée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et l'ambassadeur de l'Union européenne au Maroc, Rupert Joy, est financé par l'UE à hauteur de 1,2 million d'euros (environ 13,2 MDH).

Il prévoit la mobilisation de nombreuses missions d'expertise de la Commission nationale consultative des droits de l'Homme (CNCDH, France), de l'Institut Ludwig Boltzmann des droits de l'Homme (BIM, Autriche) et du Centre pour la coopération juridique internationale (CILC, Pays-Bas), ainsi que des visites d'études dans les Etats membres de l'UE.

Tags: Maroc UE jumelage CNDH

https://www.maghress.com/fr/lesechos/137819

Violences policières: Que disent les associations et la loi?

Les images des récentes violences policières contre un sit-in pacifique devant le parlement et contre des supporters de football à Tanger posent plusieurs questions. Y a-t-il eu usage excessif de la force? et que dit la loi?

Deux vidéos de violences policières à l'encontre de manifestants ont enflammé la toile. Dans la 1e mise en ligne par notre confrère Hespress, on y voit des officiers de police distribuer des coups de pied et des insultes à des manifestants pacifiques.

Dans la seconde publiée sur la page facebook d'un club de supporters, des membres des compagnies mobiles d'intervention se déchainent violemment et inutilement sur un jeune.

CNDH: Non-déclaration préalable de manifester, source de violence policière?

Interrogé par Médias 24, Driss Yazami, président du Conseil National des droits de l'homme affirme que la question de garantir les conditions du droit à manifester pacifiquement se pose depuis longtemps.

«Au Maroc, le nombre de manifestations ne cesse d'augmenter ce qui en soi est un signe de démocratie avec des citoyens qui font valoir leurs droits ou leur désaccords. Malheureusement, dans la quasi-totalité des cas, les Marocains ne déclarent pas leur intention de manifester».

Le droit de manifester est en effet régi par l'article 16 de la Constitution qui impose de déclarer la manifestation sans obligation d'autorisation préalable. Les autorités ont le droit de l'interdire mais les manifestants peuvent contester cette décision devant le tribunal administratif.

Le président du CNDH rappelle que son conseil a présenté en 2014 un rapport au parlement démontrant qu'il existe de nombreux dysfonctionnement en la matière. La non-déclaration préalable occasionne parfois un usage de la force policière disproportionné à l'objectif

recherché.

Pour éviter l'usage excessif de violence par des agents d'autorité pendant les manifestations, **le CNDH publiera bientôt un mémorandum avec plusieurs recommandations**. La plus importante concerne la nécessité d'organiser un débat national entre les acteurs sociaux et les pouvoirs publics pour qu'il y ait une meilleure application du cadre légal.

Concernant les violences policières contre la manifestation pacifique du 6 octobre dernier à Rabat, Driss Yazami dit attendre les résultats de la commission d'enquête administrative convoquée par Abdellatif Hammouchi, directeur de la DGSN.

Qu'en pense l'Association Marocaine des Droits de l'Homme?

L'AMDH compte publier un communiqué pour dénoncer cette «nouvelle affaire d'abus policiers.» Selon Rida Benotmane, l'association espère que des sanctions contre les auteurs de violence par la commission d'enquête.

«Le problème est que cette affaire n'est pas lapremière du genre. Violenter des manifestants pacifiques est un délit pénal mais aujourd'hui, l'impunité des forces de l'ordre est toujours la règle».

Pour notre interlocuteur, l'enquête ouverte par le patron d la DGSN est encourageante mais il faut étendre le même scénario à tous les cas de violation des droits des manifestants.

«Ce qui importe vraiment, c'est que les pratiques impunies disparaissent, nous attendons donc de voir si ce fait divers va pousser les sécuritaires à revoir leurs méthodes parfois trop musclées».

Les agents d'autorité qui se sont livrés à des abus de violence contre les manifestants pacifiques s'exposent aux sanctions pénales, civiles et disciplinaires suivantes.

Que dit la Constitution ?

> **«Il ne peut être porté atteinte à l'intégrité physique ou morale de quiconque, en quelques circonstance que ce soit, et par quelque partie que ce soit, privée ou publique.**
>
> **Nul ne doit infliger à autrui, sous quelque prétexte que ce soit, des traitements inhumains, dégradants ou portant atteinte à la dignité.»**
> (Alinéa 1 et 2 de l'article 22 de la constitution)

Cet article pose le principe de l'inconditionnalité du droit à l'intégrité physique. Le caractère inconditionnel de ce droit implique qu'il soit opposable à tous. Un fonctionnaire public, dès lors qu'il est à l'origine d'une atteinte à ce droit, peut lui aussi se voir infliger des sanctions. Mais lesquelles? et sur quels bases juridiques?

Le code pénal, le Dahir des obligations et des contrats ainsi que le Dahir portant statut général de la fonction publique pourraient nous offrir des éléments de réponses. (Ce ne sont que des hypothèses, mais elles sont plausibles.)

Quelles sont les sanctions pénales?

La violence physique, lorsqu'un fonctionnaire public en est à l'origine, et que la victime est un particulier, peut être considérée comme un abus d'autorité.

L'article 231 du code pénal dispose: «Tout magistrat, tout fonctionnaire public, tout agent ou préposé de l'autorité ou de la force publique qui, sans motif légitime, use ou fait user de violences envers les personnes dans l'exercice de ses fonctions, est puni pour ces violences et selon leur gravité.»

Quelle est la sanction? La réponse se trouve dans l'article 400 du code pénal:

«Quiconque, volontairement, fait des blessures ou porte des coups à autrui ou commet toutes autres violences ou voies de fait, soit qu'ils n'ont causé ni maladie, ni incapacité, soit qu'ils ont entraîné une maladie ou une incapacité de travail personnel n'excédant pas vingt jours, est puni d'un emprisonnement d'un mois à un an et d'une amende de 200 à 500 dirhams ou de l'une de ces deux peines seulement.»

L'injure est aussi condamnable que la violence physique

L'article 442 du code pénal prévoit que «toute expression outrageante, terme de mépris ou invective qui ne renferme l'imputation d'aucun fait, est une injure qui est une atteinte portée à l'honneur et à la considération des personnes».

Dans la vidéo de la manifestation devant le parlement, on entend clairement l'officier de police insulter vulgairement une jeune fille après l'avoir frappée par derrière.

Toute injure publique est réprimée conformément au dahir formant code de la presse. Celui-ci, dans son article 48 alinéa 1, prévoit une amende de 5.000 à 50.000 DH pour l'injure commise envers des particuliers lorsqu'elle n'aura été précédée d'aucune provocation.

Attention exception :

Article 124: «Il n'y a ni crime, ni délit, ni contravention lorsque le fait était ordonné par la loi et commandé par l'autorité légitime.» Il s'agit là de l'un des faits qui suppriment l'infraction.

En d'autres termes, si les officiers avaient pour instruction de disperser violemment les manifestants, ils ne sont pas responsables pénalement de leurs agissements. Dans ce cas, et en tenant compte de l'article 22 de la Constitution, leurs supérieurs peuvent-ils être punis?

Quelles sanctions civiles?

Les manifestants molestés peuvent prétendre à des dommages et intérêts sur la base de l'article 79 du Dahir des Obligations et des contrats.(DOC).

«L'Etat est les municipalités sont responsables des dommages causés par le fonctionnement de leurs administrations **et par les fautes de service de leurs agents**».

Quelles sanctions disciplinaires?

L'article 17 du Dahir portant statut général de la fonction publique énonce que «toute faute commise par un fonctionnaire dans l'exercice de ses fonctions l'expose à une sanction disciplinaire sans préjudice, le cas échéant, des peines prévues par le Code pénal.

Les sanctions disciplinaires applicables aux fonctionnaires comprennent par ordre croissant de gravité (article 66):

-L'avertissement ;

-Le blâme ;

-La radiation du tableau d'avancement ;

-L'abaissement d'échelon ;

-La rétrogradation ;

-La révocation sans suspension des droits à pension ;

-La révocation avec suspension des droits à pension.

http://www.medias24.com/DROIT/158640-Violences-policieres-Que-disent-les-associations-et-la-loi.html

Consultant en dynamique migratoire « une formation de pointe pour les leaders de la plate forme des associations subsahariennes au Maroc »

L'OIM « l'organisation internationale de la migration » d'après son récent rapport faisait état de 2000 morts en méditerrané sur les six premiers mois de l'année 2015 suite à l'afflue des migrants sur les cotes européens. Venant des quatre coins du monde, selon les récents chiffres publier par Frontex 630.000 personnes migrantes ayant en commun l'objectif ultime d'une vie meilleur ont pénétré les frontières européens depuis le début de l'année jusqu'à ce jour .Ce pendant plus des trois quart de la population ici concernée est issue du moyen orient c'est-à-dire plus de 60 % de la Syrie et le reste de l'Irak et de l'Afghanistan, du Yémen ..etc . la raison de ce déplacement étant la déliquescence de la sécurité dans les trois pays cités suite à des guerres fratricides et confessionnels le tout bien saupoudré par des intérêts géostratégiques des supers puissants de notre ère à savoir l'Amérique ,la France, l'Angleterre et la Russie qui aiguillent pour les uns le Qatar ,l'Arabie saoudite ,l'Israël ,la Turquie et pour les autres l'Iran et la Syrie conflits pour le cas du dernier cité qui a déjà fait 240.000 mort depuis 2011 .

Quant au un quart restant il représente l'immigration venant de l'Afrique qui elle, bien que largement faible comparé à c'elle issue du moyen orient elle représente néanmoins plus de 90% de décès survenues lors de la traversé de la méditerranée. Sa spécificité à elle étant les instabilités dont font face les pays africains à savoir les instabilités économiques, écologiques, sanitaires et dont les origines et les causes sont vite trouvées dans les intérêts des grandes nations déjà cités plus haut.

Fidèles aux valeurs africaines nous citons ici la chartes Mandeng qui a son premier article déclare « toute vie humaine égale une vie , il n'y a pas de vie humaine au dessus d'une autre vie » les leaders de la plate forme des associations subsahariennes au Maroc ont décidé de se former, de se performer en tant que consultant sur les dynamiques migratoires avec l'appui du **CNDH(conseil national des droits de l'homme)** de la coopération suisse, du centre culturel africain , de l'OIM , du HCR , de droit et justice avec et surtout l'appui technique du bureau CD-BE consulting and développement qui gracieusement à offert son précieux savoir , pour valoriser l'expertise africaine qui est par nature la culture humanitaire et solidaire par excellence. En effet depuis des décennies des associations dirigées par des européens et des personnes aux origines diverses mais très rarement africaine bien évidement douées de bonnes intentions ont pris en elles de se dévouer à apporter des solutions aux problèmes de la migration dans le monde en générale et de la migration subsaharienne au Maroc en particulier sans pour autant porté des solutions efficientes tant pour le suivi humanitaire sur le territoire marocain de manière à diminuer les morts dans les eaux de la méditerranée , de manière à donner des conditions de vie dignes pour une éventualité de l'intégration sur le territoire Marocain pour les migrants ou encore pour un retour volontaire réussis pour les migrants et dissuasif pour les futures aventuriers .

Les futures consultants en décidant de s'offrir la méthodologie quant à la préparation , le suivie et l'exécution d'un projet portant sur la prise en compte tant psychologique ,éducatif , économique et institutionnel renforce les acquis déjà rodés par le terrain sur lequel ils font figure de référence ,en ce spécialisant sur des points spécifiques tel que la traite humaine ,la migration et le développement et le droit d'asile les leaders de la plate forme des associations subsahariennes au Maroc ouvrent la porte pour des solutions intégrées dans un esprit de professionnalisme.

En effet la maîtrise des mécanismes internationaux spécifique aux différentes thématiques va encore faire évoluer la prise en compte du droit des migrants de tout bord grâce au plaidoyer efficace qui va en découlé auprès du gouvernement avec qui un bon nombre de .. ;;; l'utilisation des points t'elles que la maîtrise des uses et coutumes des pays de provenance de la migration dont ils sont eux-mêmes originaires, garantir la prise de contrôle de la nature de l'information qui décide et jette le migrant sur le chemin de la migration hasardeuse ,l'inconnu qui punit inhumainement les migrants qui bénéficient du fait qu'ils ont en commun la même origine que les leaders ainsi formés, dont susceptible de créer le maximum d'empathie possible synonyme d'une prise en compte sereine de l'aspect humanitaire qui souffre ici le désintérêt

http://lafriqueadulte.com/?p=10298